الأخبار
al-akhbar

الخميس 9 تموز 2026
العدد 5820 السنة العشرون
Jeudi 9 Juillet 2026 no 5820 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

كأس العالم 12

مونديال 2026 فساد... وقمع

الوصاية الأميركية - الإسرائيلية تسوق السلطة صاغرة إلى روما

قاسم: تبيعون لبنان للعدو... والاتفاق لن يمرّ 2

أميركا - إيران

عتبة انهيار «التفاهمات»

8 - 10

تشييع قائد الثورة الإسلامية السابق، الشهيد السيد علي خامنئي، في مرقد الإمام علي بمدينة النجف أمس (أ ف ب)

قضية اليوم

الوصاية الأميركية - الإسرائيلية تسوق السلطة صاغرة إلى روما

قاسم: تبيعون لبنان للعدو... والاتفاق لن يمرّ

فيما خضعت سلطة الوصاية في لبنان للإملاءات الأميركية والإسرائيلية، وحسمت أمر مشاركتها في جولة جديدة من المفاوضات المباشرة مع العدو في روما، رغم عدم تقيّد الإسرائيلي بأي من التزاماته واستمراره في الخروقات والانتهاكات، دعا الأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، إلى التراجع عن اتفاق واشنطن لأنه لـ«مصلحة إسرائيل»، مؤكداً أنه «لن يمرّ»، وأن السلطة لن تتمكن من فعل شيء إذا لم تتعاون مع المقاومة.
وفي كلمة له أمام تجمعات شعبية بالتزامن مع تشييع الإمام الشهيد السيد علي الخامنئي، أمس، قال قاسم إن «اتّفاق الإطار الذي عقدته

لن يستقر الإسرائيلي وسنقوم بكل ما من شأنه ان يحرر هذه الارض... وسنحررها

السلطة اللبنانية هو لمصلحة إسرائيل بالكامل، لو فكرت إسرائيل وحدها أن تكتب هذا الاتفاق لما استطاعت أن تنجزه إلا بالتعاون مع أميركا والسلطة اللبنانية. كله مخالفات، وما بني على باطل هو باطل، لأن أصل التفاوض غير شرعي، غير دستوري، غير ميثاقي، غير قانوني. كل المضمون يبيع لبنان إلى الكيان الإسرائيلي».
وشدد على أنه «في نهاية المطاف هذا الاتفاق لن يمرّ منه أي بند، ولن تستطيعوا أن تفعلوا شيئاً. نحن متمسكون بمسار التفاهم الإيراني - الأميركي، وسنبقى في الميدان ولن نخضع. وكما كسرنا المشروع بعدم تحقيق هدفه بإنهاء المقاومة، سنبقى مع جمهورنا في الميدان، ولن يستقر الإسرائيلي، وسنقوم بكل ما من شأنه أن يحرّر هذه الأرض وسنحررها».
وسأل قاسم السلطة عن موقفها من مئات الخروقات منذ وقف إطلاق النار، مشدداً على أن كل ذلك يحصل «بقرار أميركي. وحتى الإسرائيلي يقول إنه لا يقدم على شيء من دون إذن الأميركيين». وتوجه إلى السلطة بالقول: «حتى جماعاتكم يقولون لكم إن هذا اتفاق سيّئ ومذلّ (...) تسالون عن علاقتنا بإيران التي نستفيد منها، ولكن ماذا عن علاقتكم مع أميركا التي تذلكم وترغمكم على اتخاذ خيارات ولا تعطيكم شيئاً، وتتعاونون معها لتضربوا مقاومة لبنان وقوته». عُودوا إلى تجربة الرئيس نبيه بري في اتفاق تشرين الثاني 2024، وإلى تجربة إيران في التفاوض مع أميركا أكثر من أربعين يوماً لصياغة الاتفاق، فلماذا أنتم على عجلة؟».
ودعا قاسم السلطة إلى التراجع، مؤكداً «أننا لن ننجرّ إلى الفتنة ولكن لن نسمح لأحد أن يتطاول علينا، وسيكون صوتنا عالياً قال قاسم: «أنا أدلّك. نقبل معك بالتفاوض غير المباشر (...) نُعودا إلى تجربة الرئيس نبيه بري في اتفاق تشرين الثاني 2024، وإلى تجربة إيران في التفاوض مع أميركا أكثر من أربعين يوماً لصياغة الاتفاق، فلماذا أنتم على عجلة؟». ودعا قاسم السلطة إلى التراجع، مؤكداً «أننا لن ننجرّ إلى الفتنة ولكن لن نسمح لأحد أن يتطاول علينا، وسيكون صوتنا عالياً

ومواقفنا حاسمة لمصلحة السيادة في لبنان». وأضاف: «الأولوية هي استعادة السيادة وطرد الإسرائيلي. ولن يُملي أحد علينا حلولاً. لا حلّ إلا بالانسحاب الإسرائيلي مقابل انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، ووقف العدوان وإطلاق الأسرى وعودة الأهالي إلى آخر شبر وإعادة الإعمار».
وتحدث قاسم عن العلاقة مع الشهيد الخامنئي الذي كان يقول «أنا معكم أدعمكم أطلبوا ما شئتم ساكون بكل قوتي إلى جانبكم. لا تخشوا حتى لو وقف العالم ضدكم فانا والمؤمنون والمجاهدون معكم. لم يطلب منا شيئاً وكل ما طلبناه حصلنا عليه»، مؤكداً أن «شهادته بداية لمسار ثوري ستتغير فيه معالم المنطقة وتوازناتها».

جولة جديدة بلا ضمانات

إلى ذلك، وبعد تسريبات عن تحفظ لبناني على نقل الجولة المقبلة من واشنطن إلى روما، حسمت سلطة الوصاية موقفها بالموافقة على المشاركة في جولة جديدة من المفاوضات المباشرة في العاصمة الإيطالية، برعاية أميركية، رغم غياب أي مؤشر إلى أي تبدل في الموقف الإسرائيلي. فالعدو لم ينفذ أيّاً من التزاماته الأساسية، وفي مقدمها الانسحاب وفق آلية «المناطق التجريبية»، فيما تواصل قواته انتشارها في المواقع التي تحتلها داخل الأراضي اللبنانية، بالتوازي مع استمرار الاعتداءات والخروقات، ويكرر المسؤولون الإسرائيليون أن أي انسحاب سيبقى رهناً بتقديرهم للوضع الأمني.
في المقابل، اكتفى الجانب اللبناني بالمطالبة عبر القنوات الأميركية بإلزام إسرائيل بتنفيذ تعهداتها، إلا أن واشنطن لم تُظهر حتى الآن استعداداً لممارسة ضغط فعلي يغيّر السلوك الإسرائيلي. وبناءً عليه، لا تبدو جولة روما مرشحة لإحداث اختراق حاسم، بقدر ما يُتوقع أن تركز على إبقاء مسار التفاوض قائماً ومنع انهيار الاتفاق، والسعي إلى تضييق هوة الخلاف بشأن آليات التنفيذ، في وقت تسعى إسرائيل إلى استثمار الوقت لترسيخ وقائع ميدانية جديدة.
إلى ذلك، واصل الإعلام الإسرائيلي التحسويب على قائد الجيش اللبناني رودولف هيكل، ونقل موقع «Epoch» الإسرائيلي عن مسؤولين أمنيين كبار أن طريقة تعامل هيكل مع حزب الله تحولت إلى قضية ذات طابع استراتيجي، ترتبط بمدى القدرة على تنفيذ الترتيبات الأمنية بين لبنان وإسرائيل، كما تعكس، بحسب رأيهم، توازن القوى داخل الدولة اللبنانية.
وبحسب هؤلاء المسؤولين، فإن الوقائع الميدانية تؤكد استمرار امتناع الجيش اللبناني عن الدخول في مواجهة مباشرة مع حزب الله، وهو ما يتيح للحزب الحفاظ على بنيته العسكرية في جنوب لبنان والعمل تدريجياً على إعادة تأهيلها. واعتبر هؤلاء أن المشكلة لا تقتصر على القيود العملياتية التي يواجهها الجيش، بل تشمل أيضاً افتقار قيادته إلى إرادة حقيقية لمواجهة حزب الله.

(الأخبار)

أخبار

عريمط و«أبو عمر» إلى الحرية؟

كان من المقرر أن يُساق الموقوفان الشيخ خلدون عريمط ومصطفى الحسيّان، المعروف بـ«الشيخ السعودي» المزعوم «أبو عمر»، إلى قصر العدل في بيروت أمس، للمثول للمرة الأولى في جلسة استجواب علنية أمام رئيس محكمة الجنايات في بيروت، القاضي بلال الضناوي، وذلك بعد نحو سبعة أشهر على توقيفهما. إلا أن التمييز في القرار الاتهامي، الذي تقدّم به الشيخ خالد السبسبي قبل أيام، أدى إلى إرجاء الجلسة، بعدما أُحيل الملف إلى الغرفة الثالثة لدى محكمة التمييز، برئاسة القاضية سهير الحركة، للبت بالطعن خلال أيام. وبعد صدور القرار، يُعاد الملف إلى محكمة الجنايات ليحدد الضناوي موعداً جديداً للجلسة، علماً أنه كان قد أنهى الشهر الماضي جلسات الاستجواب التمهيدية للموقوفين.
ويشير متابعون إلى وجود مؤشرات على تسريع مسار القضية، ما يرجّح أن يبادر الضناوي إلى تحديد موعد قريب للاستجواب العلني، ضمن فترة مناوبته خلال العطلة القضائية، باعتبار أن الملف يضم موقوفين. ويرجّح هؤلاء إخلاء سبيل عريمط والحسيّان بعد انتهاء استجوابهما، وقبل الانتقال إلى مرحلة الاستماع إلى الشهود ومرافعات وكلاء الدفاع، وهي إجراءات يُتوقع أن تستغرق وقتاً طويلاً.
وإذا حصل ذلك، فمن المرجح أن يغادر الرجلان السجن خلال أسابيع، على أن يتابعا محاكمتهما وهما مطلقا السراح.

الرياض لاجتثاث الحريريين

نقلت أوساط سياسية عن السفير السعودي الجديد، فهد الدوسري، أنه لن يعتمد المقاربة التي اتبعها سلفه وليد بخاري في التعاطي «الناعم» مع الشخصيات المحسوبة على الرئيس سعد الحريري، وسيكون أكثر تشدداً في العمل على إبعاد «الحريريين» عن مواقع السلطة، وصولاً إلى إنهاء ما تبقى من نفوذ تيار المستقبل في مؤسسات الدولة والحياة السياسية، في إطار إعادة رسم خريطة الحضور السعودي في لبنان.

وتؤكد المصادر أن هذا التوجه لا يعكس اجتهاداً شخصياً من الدوسري بقدر ما يترجم الاستراتيجية التي يقودها الموفد السعودي الأمير يزيد بن فرحان منذ تسلّمه إدارة الملف اللبناني، والقائمة على إقفال صفحة الرهان على الحريرية السياسية، والبحث عن قوى وشخصيات جديدة تراها الرياض أكثر انسجاماً مع مقاربتها الحالية للبنان.

بلبلة واتهامات في مرفأ بيروت

يبدو أنّ توجيه اتهامات ذات طابع طائفي أو سياسي إلى موظفين شيعة في الإدارات العامة بات، بالنسبة إلى بعض الجهات، وسيلة لاستدرار الرضى الأميركي. وإذا كانت هذه الظاهرة قد برزت سابقاً في مطار بيروت، فإنها بدأت تجد طريقها أيضاً إلى المرفأ.

وفي هذا السياق، يروي معنيون أنّ مُشادّة كلامية وقعت بين رئيس مصلحة مرفأ بيروت في المديرية العامة للجمارك، هيثم إبراهيم، وأحد المُخلّصين الجمركيين، وجّه إبراهيم خلالها عبارات مسيئة إلى أحد كبار الموظفين في الجمارك وزوجته التي تمتلك شركة شحن، واتهامات بالضلوع في تهريب مُخدّرات إلى دول الخليج، مُدّعياً أنّ هذه العمليات كانت سبباً في القرار السعودي بمنع الاستيراد من لبنان!

ابتزاز قاضٍ واستنفار عسكري خارج القانون؟

أفادت معلومات بأن أحد الضباط استخدم نفوذه، وتوجّه برفقة قوة عسكرية، ومن دون إذن قضائي، إلى أحد الفنادق، عقب تعرّض شقيقه، وهو قاضٍ، لعملية ابتزاز مالي وتهديد بنشر تسجيل مصوّر يوثّق وجوده في وضع مخلّ بالآداب. وأثارت القضية ضجة داخل الأوساط القضائية، ما دفع القاضي إلى تقديم استقالته من السلك، ولا سيما أنها ليست المرة الأولى التي يُثار فيها جدل مماثل حول القاضي نفسه، إذ سبق أن واجه واقعة مشابهة، ونُقل عنه حينها قوله إن الأمر يندرج في إطار «الحرية الشخصية».

تدخّل من القصر الجمهوري في بلدية بيروت

علمت «الأخبار» أن ثلاثة أشخاص، بينهم أحد أقارب رئيس الجمهورية جوزيف عون، تقدّموا إلى بلدية بيروت بطلبات للحصول على التراخيص اللازمة لترميم مبنى في الأشرفية وتحويله إلى وحدات سكنية مخصّصة للإيجار عبر منصة «Airbnb». وبعد تسديد الرسوم المطلوبة، فوجئوا برفض البلدية منحهم التراخيص، قبل أن يتبيّن أن عضوة مجلس بلدية بيروت المحسوبة على حزب «القوات اللبنانية»، وفاء فخري الحسني، مارست ضغوطاً على المعنيين لعرقلة الترخيص، تلبيةً لطلب شركة إحدى الشركات المنافسة.
وبعد تدخّل القصر الجمهوري، وممارسة أحد الموظفين المعنيين ضغوطاً لإعادة النظر في القرار، منحت إدارة البلدية التراخيص المطلوبة. إلا أن الحسني، التي تُعد من المقربين من النائبة سترديدا جعجع، لا تزال، وفق المعنيين، تحاول عرقلة المعاملات المرتبطة بالمشروع.

مقالة

زيارة كوبر تكشف ما أخفاه خطاب عون
الإطار اختبار للبنان لا انسحاب لإسرائيل

كريم حداد

لم يكن دفاع رئيس الجمهورية جوزاف عون عن «إطار واشنطن» سوى محاولة لإقناع اللبنانيين بأن الوثيقة التي وُقّعت في أميركا تحفظ حقوق لبنان، وأنها لا تشرعن الاحتلال، ولا تتنازل عن العدالة، ولا تخرج عن منطق الدولة. لكن الوقائع التي بدأت تتكشف بعد زيارة قائد القيادة المركزية الأميركية، الأدميرال براد كوبر، إلى بيروت، تقول شيئاً آخر تماماً: الإطار لم يدخل التنفيذ، لا لأن المعترضين شوّهوا صورته، بل لأن بنيته نفسها عاجزة عن إنتاج تنفيذ متوازن. إنه لا يبدو اتفاق انسحاب، بل اختباراً للبنان: ماذا سيفعل الجيش؟ ماذا سيفعل حزب الله؟ ماذا تقبل السلطة؟ أما إسرائيل، فباقية في موقع من يطلب ويقيّم وينتظر، من دون التزام واضح ومحدد بالخروج.
جاء كوبر، وفق المعلومات المتداولة، على أساس أن زيارته ستواكب بداية انتشار الجيش اللبناني في ما سُمّي «المناطق التجريبية». لكنه اصطدم بحقيقة بديهية كان ينبغي أن تكون في أصل الإطار لا في ذيله: الجيش لا يقرّر السياسة، بل ينفذ قرار الدولة. لا يستطيع قائد الجيش أن يباشر ترتيبات تمسّ الحرب والسلم، والحدود، والسلاح، والانتشار، من دون قرار سياسي ودستوري واضح. وهذه وحدها تكفي لإسقاط خطاب الاستعجال الذي يطلب من اللبنانيين «إعطاء فرصة» لوثيقة لم تُحسم بعد داخل المؤسسات التي يفترض أن تمنحها الغطاء.

كيف تطلب من الجيش تنفيذ اتفاق لم يأخذ طريقه إلى المصادقة داخل المؤسسات الدستورية في الحكومة او غيرها؟

هنا تظهر أولى مشكلات كلام عون. فهو يقول إن لبنان تفاوض عن نفسه، وإن الدولة استعادت قرارها السيادي. لكن زيارة كوبر كشفت أن الدولة نفسها لم تقرر بعد كيف يتحول هذا التفاوض إلى تنفيذ. فإذا كان الجيش لا يستطيع التحرك قبل قرار مجلس الوزراء، وإذا كان الاتفاق يحتاج إلى مسار دستوري واضح، وإذا كانت الملاحق الأمنية سرية، فأين هي السيادة المكتملة التي يتحدث عنها الرئيس؟
الأهم أن ما نُقل عن موقف قيادة الجيش يهدم إحدى الركائز الأساسية في دفاع عون عن الإطار. فقد قيل إن لبنان نفّذ كل ما طُلب منه منذ وقف الأعمال العسكرية: الانتشار جنوب الليطاني، الدخول في مفاوضات مباشرة، ثم توقيع الإطار. في المقابل، لم تقدّم إسرائيل خطوة مقابلة: لا انسحاباً، ولا جدولاً زمنياً، ولا ضمانة واضحة، ولا تحديداً لما يلي المرحلة الأولى. فإذا كان الأمر كذلك، فبأي معنى يكون الإطار «أفضل ممكن»، بينما تبقى التزامات إسرائيل مؤجلة ومشروطة ومفتوحة على تفسيرها هي وتفسير الراعي الأميركي؟
لقد قال عون إن الإطار لا يشرعن الاحتلال، لأن بنوده تتحدث عن خروج الإسرائيلي وعودة النازحين والأسرى والجثامين. لكن زيارة كوبر وما تلاها من مواقف إسرائيلية يكشفان أن السؤال ليس هل ذكرت الوثيقة كلمة الخروج، بل هل جعلته واجباً محدداً ملزماً؟ هل قالت إن إسرائيل تنسحب في تاريخ معلوم؟ هل ربطت تنفيذ لبنان لأي التزام بخطوة إسرائيلية مقابلة وفورية؟ هل منعت إسرائيل من إبقاء «منطقة أمنية» باسم جديد؟ الجواب العملي جاء من بنيامين نتنياهو نفسه حين أعلن، من داخل إحدى المناطق المحتلة في الجنوب، أنه لا انسحاب من المواقع التي تسيطر عليها إسرائيل. هذه ليست تفصيلاً دعائياً، بل إن التفسير الإسرائيلي الأول للإطار: لبنان يختبر، والجيش يضغط عليه، والمقاومة تُطالب بالانسحاب من الحدود، أما الاحتلال فيبقى حتى يقرر هو.
من هنا، تبدو عبارة «المناطق التجريبية» أخطر من مجرد تفصيل أمني. فهي لا تعني، كما يوحي خطاب السلطة، مرحلة تقنية تمهد لانسحاب واضح. بل قد تتحول إلى أداة لقياس مدى قدرة الدولة اللبنانية على تنفيذ المطالب الإسرائيلية داخل لبنان. والأخطر، وفق ما نُقل عن النقاشات، أن إسرائيل تطلب انتشار الجيش في مناطق لا تحتلها أصلاً. فإذا صح ذلك، فنحن لا نكون أمام خطة لإنهاء الاحتلال، بل أمام توسيع وظيفة الإطار: من إخراج الاحتلال من الأرض التي يحتلها، إلى إدخال الجيش في اختبار أمني في مناطق يقرر العدو أهميتها. عندئذ لا يصبح السؤال: متى تنسحب إسرائيل؟ بل: ماذا سيفعل لبنان كي ترضى إسرائيل؟
ما قيل عن رفض الوفد العسكري اللبناني الرقابة على الجيش، ورفض التواصل المباشر مع الجانب الإسرائيلي، والمطالبة بانسحاب واضح ومحدد زمنياً، يثبت أن الاعتراض على الإطار لم يكن اختراعاً من «المشوّهين» ولا تحريضاً سياسياً من الخارج. الاعتراض وُلد داخل المسار نفسه. كان هناك من رأى في النص خللاً، ومن حذّر من عباراته، ومن رفض مبدأ المناطق التجريبية، ومن طلب ضمانات أوضح. لكن الاعتراضات لم تجد طريقها إلى الصيغة النهائية، لأن الأميركي تعامل، كما تقول المعلومات، مع النص بوصفه صيغة جاهزة لا مجال لتعديلها. فأين التفاوض السيادي هنا؟ وأين القرار المستقل إذا كان الوفد يعترض، والراعي يرفض، والنص يمر كما أراده الطرف الأقوى؟
أما حجة عون بأن الإطار يحقق «منطق الدولة» لأنها تريد بسط سلطتها على كامل الأراضي، فتسقط أمام الوقائع نفسها. منطق الدولة لا يكون بأن تُطلب من المؤسسة العسكرية خطوات داخلية قبل انسحاب العدو. ولا يكون بأن تُحوّل مهمة الجيش من حماية الحدود إلى اجتياز اختبار يحدده الاحتلال أو الراعي الأميركي. الدولة تُبسط سلطتها أولاً حين يخرج الاحتلال بلا شرط، وحين يُنتشر الجيش على كامل الحدود بعد زوال الاحتلال، وحين يصير القرار الأمني لبنانياً لا وظيفة ضمن هندسة أمنية إسرائيلية. أما أن يُطلب من الدولة أن تثبت أهليتها للسيادة قبل أن تستعيد أرضها، فذلك ليس منطق الدولة، بل منطق الوصاية.
في هذا المعنى، يكشف تأخر الإقرار الدستوري للإطار عن أزمة أعمق. فالاتفاق، كما يبدو، يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء على الأقل، لأنه يمسّ مسائل من طبيعة الحرب والسلم والانتشار العسكري والالتزامات الدولية. وهذا يفسر حرج السلطة في طرحه على الحكومة وخشيتها من الانقسام أو المقاطعة. لكن هذا الحرج ليس تفصيلاً سياسياً. إنه دليل على أن الوثيقة وُقّعت قبل أن تُبنى لها شرعية داخلية كافية. وإذا كانت السلطة تخشى عرض الإطار على مؤسساتها، فكيف تطلب من الجيش والناس والمقاومة والنازحين أن يتعاملوا معه كأنه قدر وطني لا يُناقش؟
زيارة كوبر لم تكشف نجاح الإطار، بل كشفت هشاشته. كشفت أن واشنطن تنتظر من لبنان التنفيذ قبل أن تلزم إسرائيل بالانسحاب. وكشفت أن الجيش لا يستطيع السير بلا قرار سياسي ودستوري. وكشفت أن إسرائيل لا ترى نفسها ملزمة بالخروج. وكشفت أن الاعتراضات العسكرية اللبنانية على النص لم تُحترم. وكشفت أن ما سُمّي إطاراً ليس حتى الآن خطة انسحاب، بل آلية ضغط على لبنان.
لذلك لا يكفي أن يقول عون إننا لم نستسلم. الاستسلام لا يُقاس بالنيات بل بالنصوص والنتائج. حين يلتزم لبنان الآن وتعد إسرائيل لاحقاً، فهذا خلل. وحين يُطلب من الجيش أن ينتشر في مناطق يحددها منطق أمني خارجي، فهذا خلل. وحين يبقى الاحتلال بلا جدول زمني، فهذا خلل. وحين يعلن نتنياهو من الأرض المحتلة أنه لن ينسحب، فهذا ليس سوء فهم بل حقيقة الإطار كما يقرؤه العدو.

تقرير

مجلس الجنوب يطلب الموافقة على الشراء بالتراضي

«منازل جاهزة للنازحين» على طاولة مجلس الوزراء

زينب بزي

يدرس اليوم مجلس الوزراء ملفاً من مجلس الجنوب ضُمت إليه لاحقاً الهيئة العليا للإغاثة، يتضمن الحصول على موافقة مبدئية لشراء منازل جاهزة بطريقة الإنفاق الرضائي، لإيواء العائلات التي فقدت منازلها بفعل الاعتداءات الإسرائيلية، من دون أن يشمل ذلك أي دراسة لحجم الحاجات أو لكلفتها، بل يحصر الأمر بترتيب الوضع القانوني لآلية الشراء بالتراضي بما يسمح بالسير بالإجراءات التنفيذية عند توافر الحاجات والتمويل.

ويستند الطلب إلى المادة 46 من قانون الشراء العام رقم 2021/244، التي تجيز للجهة الشارية اللجوء إلى الاتفاق الرضائي في ظروف استثنائية محدّدة. وتنصّ الفقرة الثانية منها على أنه يجوز اعتماد هذا الأسلوب في حالات الطوارئ والإغاثة من جراء وقوع حدث كارثي وغير متوقع، ونتيجة ذلك لا يكون استخدام أي طريقة شراء أخرى أسلوباً عملياً لمواجهة هذه الحالات. وبذلك، يسعى مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة، إلى الحصول على موافقة مجلس الوزراء لتطبيق هذا الاستثناء القانوني وشراء المنازل الجاهزة عبر التعاقد المباشر مع الموردين من دون إجراءات المناقصة أو استدراج العروض.

إلا أنّ موافقة مجلس الوزراء، إذا صدرت، لن تعني أن مشروع البيوت الجاهزة أصبح جاهزاً للتنفيذ فوراً. فلا تزال معظم التفاصيل الأساسية غير محسومة، بدءاً من عدد البيوت المطلوب شراؤها، كلفتها الإجمالية، الية تحديد الأسعار، الجهة التي سيتم التعاقد معها، وصولاً إلى معايير اختيار المستفيدين. كما لم يتضح بعد إذا كانت هذه البيوت ستُخصص فقط للعائلات التي دُمّرت منازلها بالكامل، أم أنها ستشمل أيضاً أصحاب المنازل المتضررة التي أصبحت غير قابلة للسكن، وضمن أي نطاق جغرافي.

وفي اتصال مع «الأخبار»، يقول رئيس مجلس الجنوب هاشم حيدر، إن البند المطروح لا يتجاوز في هذه المرحلة الحصول على موافقة تسمح باعتماد التعاقد المباشر، على أن يبدأ بعدها العمل على إعداد الآلية التنفيذية للمشروع واستدراج الأسعار. ويشير إلى أن التوجه هو لتأمين بيوت جاهزة تضمّ، كحدّ أدنى، غرفتي نوم، تخصّص للعائلات التي دُمّرت منازلها بالكامل ولا تملك مسكناً آخر.

> **هاشم حيدر: التوجه لتأمين بيوت جاهزة من غرفتي نوم تخصّص للعائلات التي دُمّرت منازلها ولا تملك مسكناً آخر**

ويؤكد حيدر أنّ آلية الاستفادة لم تُحسم بعد، لكن البحث يدور حول خيارين: إما تأمين بيت جاهز للمتضرر، أو منحه بدل إيواء، على أن يُحدد لاحقاً أي من الخيارين سيُعتمد وفقاً للمعايير التي ستُوضع. ويضيف أن المجلس بدأ اتصالات أولية مع عدد من موردي البيوت الجاهزة في لبنان، إلا أن استدراج الأسعار لن يبدأ رسمياً إلا بعد نيل موافقة مجلس الوزراء. ويكشف أن موازنة مجلس الجنوب تبلغ نحو 30 مليون دولار، سيخصّص جزء منها لتمويل هذا المشروع «لكنها بالتأكيد لن تكون كافية لتغطية حجم الحاجات، إذ إن للمجلس التزامات أخرى». إيواء، على أن يُحدد لاحقاً أي من لذلك، يجري العمل بالتوازي على التواصل مع جهات خارجية للمساهمة في تمويل المشروع، سواء عبر تقديم بيوت جاهزة أو تأمين الموردين اللازمة لشرائها، إضافة إلى مساهمة من الهيئة العليا للإغاثة، كما على الدولة أن تشارك في هذا الموضوع. ويشدد على أن حجم الدمار كبير جداً، ولا قدرة لمجلس الجنوب أن يتحمل كلفة هذا الملف وحده.

أما بالنسبة إلى أماكن إقامة هذه البيوت، فيوضح حيدر أن التوجه هو إلى وضعها على العقارات العائدة لأصحاب المنازل المهدمة، بحيث لا يقتصر الأمر على تأمين الوحدة السكنية، بل يشمل أيضاً تجهيزها بكل ما يلزم من بنية تحتية لتصبح صالحة للسكن فور تركيبها.

وتأتي هذه الخطوة فيما لا يزال حجم الأضرار السكنية يتكشف تباعاً، في ظل وجود عشرات الآلاف العائلات التي فقدت منازلها أو باتت غير صالحة للسكن. وفي اتصال مع «الأخبار» قال الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة العميد بسام نابلسي، إن «الحاجة كبيرة جداً»، مضيفاً: «كلما تعمّقنا في الكشف على الأضرار تبيّن أن حجمها أكبر»، ما يعني أن تقدير الحاجات لا يزال مفتوحاً على أرقام أعلى مع استمرار أعمال المسح الميداني.

لذلك، فإن البند المطروح أمام مجلس الوزراء يشكّل بداية المسار القانوني أكثر مما يشكّل إطلاقاً فعلياً للمشروع، فيما يبقى نجاحه رهناً بقدرة الدولة على تأمين التمويل، ووضع آلية شفافة لتحديد المستفيدين، وإنجاز البنية التحتية اللازمة، وتحويل البيوت الجاهزة من مجرد فكرة مطروحة إلى حل فعلي لآلاف العائلات التي لا تزال من دون مأوى.

(مروان بو حيدر)

تقرير

أزمة سكن تسبق العائدين إلى الجنوب: العرض نادر والإيجارات «خيالية»

زينب حمود

مع بدء عودة الجنوبيين إلى قراهم، للإقامة أو الزيارة أو المشاركة في تشييع شهداء... يصطدمون بأزمة إيواء حادة لم تكن في الحسبان: «المنازل المعروضة للإيجار في القرى الحدودية غير المحتلة شبه معدومة، بينما تتوفر بعض الوحدات السكنية بعيداً عن الشريط المحتل، لكن بأسعار مرتفعة جداً». صحيح أن الظروف المناسبة للعودة المستقرة والآمنة إلى الجنوب لم تتوفر بعد، غير أن السؤال يتجاوز اللحظة الراهنة، إلى استحقاق العودة، و«أين نسكن عندما يحين وقت العودة؟»، وهو ما يزيد هواجس أبناء الجنوب من أن يؤدي هذا الواقع إلى إطالة أمد نزوحهم، وبُعدهم أكثر عن قراهم.

في بلدة شقرا مثلاً، «لا توجد أي شقة للإيجار»، يؤكد أحد السماسرة لكل من يسأله. ويشرح كيف بدأت أزمة السكن «بعد الحرب الماضية، مع استضافة شقرا لأبناء حولا وميس الجبل وعيترون، ثم تفاقمت اليوم مع وصول نازحين جدد من القرى المحتلة، إلى جانب الطلب المتزايد من أهالي البلدة الذين خسروا منازلهم أو تضررت بشكل كبير، مقابل غياب أي مشاريع سكنية تلبي الطلب المتزايد». إزاء ذلك، يسارع كثيرون إلى حجز منازل في الجنوب، حتى قبل أن يقرروا العودة، كـ«من يشتري سمكاً في البحر»، ما يزيد الضغط على سوق العقارات ويدفع الأسعار إلى «التحليق» أكثر.

وفي جولة سريعة في مواقع التواصل الاجتماعي، تظهر فجوة عميقة بين العرض والطلب، إذ تمتلئ الصفحات بمنشورات تطلب «شقة للإيجار في النبطية، كفرجوز، كفرمان، حاروف، الدوير، صيدا وضواحيها»، مع شرط «لا عمولة ولا تسليف»، بعدما شجعت الأزمة أصحاب المنازل على استغلال الأوضاع في رفع البدلات ووضع شروط معقّدة. غير أن هذه الطلبات لا تجد صدى لها، على ما يظهر في غياب الإعلانات التي تعرض شققاً للإيجار. وإن وُجدت، فهي لا تتناسب مع قدرة الجنوبيين على الدفع بعد تدهور أوضاعهم المادية جراء الحرب. مثلاً، ارتفع بدل إيجار شقة مؤلفة من أربع غرف، من 250 دولاراً قبل الحرب، إلى ما بين 350 و400 دولار، فيما تجاوزت أسعار إيجار شقق أخرى 600 دولار، رغم أنها غير مفروشة.

وتبدو الأزمة أكثر استفحالاً في مدينة صور والقرى المحيطة بها، مثل الحوش، العباسية، البرج الشمالي، طيردبا، طورا ومعركة، حيث يتزايد الضغط السكاني مع انتقال أعداد كبيرة من العائلات إليها. ورغم كثرة المشاريع السكنية والأبنية هناك، لا يزال العرض دون الطلب، ما أدى إلى ارتفاع «جنوني» في الأسعار، وصل إلى حدّ عرض شقة سكنية للإيجار مقابل 1200 دولار.

إزاء ذلك، تدخلت بعض البلديات، وأصدرت بيانات دعت فيها أصحاب المنازل إلى «مراعاة الناس

> **البلديات تطالب بتحديد بدلات إيجار معقولة وإعطاء «الأولوية لأبناء البلدة»**

وعدم استغلال حاجتهم للوحدات السكنية، ووضع الإيجارات ضمن الأسعار المنطقية والمعقولة». وذهبت بلدية الكفور – تول في النبطية أبعد من ذلك. فأصدرت بياناً تحذيرياً حددت فيه سقوف بدلات الإيجار بحسب عدد الغرف، على الشكل الآتي: بين 200 و350 دولاراً للشقة غير المفروشة، فيما يبدأ إيجار الشقة المفروشة من 350 دولاراً ولا يتجاوز 500 دولار. كما حذرت من يخالف بـ«بملاحقته قانونياً». ومنعت «أعمال السمسرة العقارية في الإيجارات، إلا لمن يبرز رخصة قانونية».

وأيضاً، عمّمت البلديات على الأهالي أن «الأولوية لأولاد البلدة ممن تهدمت بيوتهم أو تضررت بشكل يمنعهم من السكن فيها». وهو ما أثار مخاوف النازحين من قرى الحافة الأمامية، المبعدين قسراً عن قراهم منذ ثلاث سنوات، ويتنقلون بين البلدات الجنوبية المجاورة، ولا يملكون ترف العودة إلى قراهم المحتلة في المدى المنظور، مع انعدام فرص أن يجدوا منازلهم قائمة بعد جرائم المسح العمراني التي يرتكبها العدو الإسرائيلي.

بذلك، بات هؤلاء الحلقة الأضعف في «العاصفة السكنية»، انطلاقاً من «تفضيل أصحاب الشقق أقاربهم وأبناء قراهم على عائلات من قرى مجاورة»، يقول حسين صالح من بلدة رامية، الذي نزح إلى كفرا.

لكن رئيس بلدية شقرا، إسماعيل الزين، يطمئن إلى أنه «لا نفرق بين أبناء البلدة والنازحين من القرى المجاورة، الذين بدأوا فعلاً يعودون إلى شقرا». إذاً، من هي الجهة المستثناة؟ يجيب: «اللاجئون السوريون».

مع ذلك، هل يكفي ضبط الأسعار وتفضيل الجنوبيين على الأجانب لحل الأزمة؟ رئيس بلدية الدوير، محمد رمال، يؤكد «وجود أزمة حقيقية، بعدما تركّز الدمار في المجمعات السكنية، ولا سيما في حارة البركة والحارة الأساسية». ويتوقع رمال أن يرتفع الطلب على استئجار الشقق، مع الزيادة المتوقعة في عدد العائلات الوافدة من القرى المجاورة (90 عائلة قبل الحرب)، ولا سيما حاروف وعبا وجبشيت.

وبعدما بلغت المنازل المتضررة في شقرا 640 وحدة سكنية، 240 وحدة منها خلال هذه الحرب، تضاف إلى 400 وحدة دمرت في الحرب الماضية، وفي ظل غياب أي خطة سكنية، يرسم الزين حلولاً سريعة تتناسب مع قدرة البلدية على تنفيذها. ومنها «الاستفادة من شقق المغتربين المهجورة، سواء عبر استئجارها أو تقديمها. إضافة إلى تجهيز مبنى كنا قد قررنا تحويله إلى مأوى للعجزة، لإيواء العائدين الذين لا يجدون مسكناً، إلى جانب منزل كبير آخر، غير مشغول، يتسع لنحو 15 عائلة». وليست هذه الحلول جذرية، و«عندما يستنفد المرء كل الخيارات داخل بلدته، سيلجأ إلى القرى المجاورة»، يقول الزين، متوقعاً «لجوء أهالي شقرا والنازحين السابقين فيها إلى السلطانية وصفد البطيخ، حيث توجد مشاريع سكنية جاهزة».

كذلك، يجمع رؤساء البلديات على أن «البيوت الجاهزة حل مناسب». وقد بدأوا فعلاً بتسجيل الطلبات بالأعداد المطلوبة وإرسالها إلى اتحاد البلديات، ومنها إلى محافظ الجنوب، رغم معرفتهم المسبقة بأن الاستجابة «ليست قريبة»، و«الأولوية ستكون لقرى الشريط الحدودي».

تقرير

توسيع «تعويض المثابرة» نحو المؤسّسات العامة

زينب بزي

يحضر ملف «تعويض المثابرة» مجدداً على طاولة مجلس الوزراء، عبر اقتراح يقضي بمنح هذا التعويض للعاملين في المؤسّسات العامة والمصالح المستقلّة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتلفزيون لبنان، شرط توافر الاعتمادات اللازمة في موازنات هذه المؤسّسات، ومن دون تحميل الخزينة العامة أي أعباء إضافية، وذلك أسوةً بموظفي الإدارات العامة والبلديات واتحاداتها الذين يستفيدون منه منذ عام 2024.

هذا «التعويض» هو بدل مالي استثنائي استحدثته الحكومة بقرار من مجلس الوزراء في عام 2024، في ظل الانهيار الكبير الذي أصاب رواتب القطاع العام وتراجع الحضور إلى الإدارات الرسمية بسبب فقدان الأجور معظم قيمتها. وجاء البدل كإجراء مؤقت يهدف إلى تشجيع الموظفين على العودة إلى الدوام وضمان استمرار المرفق العام، من دون أن يشكل زيادة فعلية على الراتب أو تعديلاً لسلسلة الرتب والرواتب. وقد ربطت الحكومة استحقاقه بشروط محددة، أبرزها الالتزام بالدوام الرسمي، والحضور الفعلي إلى العمل وعدم التغيب من دون مبرر، إلى جانب إعداد الإدارات تقارير دورية عن الحضور والإنتاجية، بحيث يفقد الموظف حقه بالبدل إذا لم يستوفِ هذه الشروط. عملياً، كان استحداث هذا البدل عبارة عن إجراء ترقيعي بديل من أي تصحيح للأجور والأسعار في البلد.

وفي الإدارات العامة، كان يُحتسب بدل المثابرة وفق الفئة الوظيفية، بحيث يبدأ من 15 مليون ليرة شهرياً لموظفي الفئة الخامسة والأجراء ومقدمي الخدمات الفنية، ويرتفع تدريجياً إلى 17 مليوناً للفئة الرابعة، و19 مليوناً للفئة الثالثة، و22 مليوناً للفئة الثانية، ليبلغ 25 مليون ليرة لموظفي الفئة الأولى. إلا أن توسيع نطاق هذا التعويض اليوم يعيد طرح السؤال نفسه حول سياسة الدولة في معالجة أزمة القطاع العام. فمنذ بداية الانهيار، اعتمدت الحكومات المتعاقبة سياسة تقوم على منح بدلات ومساعدات استثنائية، من بدل النقل إلى المساعدات الاجتماعية وبدل الإنتاجية وبدل المثابرة، بدلاً من إجراء مراجعة شاملة للرواتب وتصحيحها بما ينسجم مع التضخم والانهيار الذي أصاب القدرة الشرائية.

وفي الواقع، لم يعد الموظف يقبل بهذه البدلات لأنها تشكل حافزاً إضافياً، بل لأنها أصبحت ضرورة معيشية. فالراتب الأساسي لم يعد يكفي لتغطية الحد الأدنى من نفقات النقل والغذاء والاحتياجات اليومية، ما دفع العاملين في القطاع العام إلى التمسك بأي تعويض إضافي، مهما اختلفت تسميته، لتعويض جزء من خسائرهم. وبذلك، تحولت البدلات المؤقتة تدريجياً إلى عنصر أساسي في دخل الموظف، فيما بقيت المشكلة الجوهرية، أي انهيار الأجر الأساسي وغياب سياسة مستدامة لتصحيحه، من دون معالجة فعلية.

تقرير

خطة «الشؤون» للنازحين... بعد انتهاء النزوح!

ندى ايوب

طوال مدة العدوان الإسرائيلي على لبنان، بقيت المنظمات والجمعيات المحلية والدولية، ومعها نحو 88% من النازحين، تنتظر الخطة التي وعدت بها وزارة الشؤون الاجتماعية لتنظيم توزيع المساعدات على النازحين المقيمين خارج مراكز الإيواء. وجاء هذا الانتظار بناءً على طلب مباشر من الوزيرة حنين السيد، التي دعت، في أكثر من اجتماع تنسيقي، الجمعيات إلى الامتناع عن توزيع المساعدات خارج المراكز إلى حين إنجاز الخطة.

إلا أن مسودة هذه الخطة لم تصبح جاهزة للنقاش الداخلي إلا الإثنين الماضي، أي بعد ثلاثة أسابيع على وقف إطلاق النار في 15 حزيران الماضي، وبعدما غادر كثر من النازحين مراكز الإيواء.

والأهم أن المسودة التي اطلعت عليها «الأخبار» تظهر أن ما وصفته الوزيرة بـ«الخطة» ليس في الواقع سوى «مذكرة إرشادية» -وفق التسمية الواردة في المسودة- تهدف إلى مساعدة الجهات المعنية على اختيار المناطق والعائلات الأكثر استحقاقاً للمساعدة، استناداً إلى مجموعة من المعايير المحددة. ولا تتضمن المسودة، عملياً، ما يمكن اعتباره خطة متكاملة للاستجابة، بل يقتصر على معايير معروفة ومعمول بها عالمياً في الاستجابة الإنسانية الطارئة، وتُعد من أبجديات العمل الإغاثي.

لذلك، يبدو مستغرباً أن يستغرق إعداد مثل هذه المذكرة أربعة أشهر، إذ إنها لا تتضمن ما كان يستدعي انتظارها قبل تقديم المساعدات للنازحين خارج مراكز الإيواء، إلا إذا كان المقصود ألا تصدر «الخطة» إلا بعد انتهاء الحرب وعودة معظم الأهالي، بما يحول دون دعمهم في أماكن نزوحهم؟ صحيح أنّ هذه المذكرة الإرشادية تبقى صالحة، انطلاقاً من أنّ التدخل الإنساني لا ينتهي بانتهاء الحرب، بل يبقى واجباً على الدولة ومستحقاً للفئات التي لا تزال تعاني آثارها المستمرة، كأهالي البلدات المحتلة، والعائلات التي فقدت منازلها أو مصادر رزقها، وغيرهم ممن يحتاجون إلى الدعم للعودة إلى أرضهم وتعزيز صمودهم فيها. إلا أنّ التدخّل الإنساني في زمن الحرب، بحكم تعريفه، يفترض أن يكون طارئاً وسريعاً، ما كان يقتضي إصدار آلية الاستجابة خلال الحرب، لا بعد انتهائها.

فعلى امتداد مئة يوم من النزوح، تأخر صدور هذه الآلية، فيما اتّسعت الفجوة الإنسانية، وازدادت هشاشة الاف العائلات

> **ما وصفته الوزيرة بـ«الخطة» ليس سوى «مذكرة إرشادية» تقتصر على معايير معروفة تُعد من أبجديات العمل الإغاثي**

التي واجهت، بمفردها، الضغوط الاقتصادية والاجتماعية للحرب. وإذا كانت أولوية الاستجابة الإنسانية هي دعم صمود المتضررين في أثناء الأزمة والتخفيف من وطأة الصدمة، فإن أي تأخير في إطلاقها يؤدي حكماً إلى تدهور أوضاع الأسر المعيشية وتعميق أزمتها، خصوصاً أن لبنان يعيش منذ نحو ثلاث سنوات تحت وطأة حرب متواصلة تركت آثاراً عميقة على الفئات الأكثر تضرراً، ولا سيما في الجنوب والضاحية الجنوبية. ولذلك، كان يفترض أن تكون آلية الاستجابة معروفة وجاهزة سلفاً، لا أن تُترك لدراسات استغرقت أشهراً. ولا سيما أن هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الشريكة لوزارة الشؤون الاجتماعية تمتلك خبرة واسعة في إدارة الاستجابات الإنسانية، في لبنان كما في عشرات الدول، ولم تكن بحاجة إلى مذكرة ترشدها إلى كيفية تحديد المستحقين للمساعدة، من الوزيرة التي لا تأتي من خلفية مهنية في العمل الإنساني.

وتُظهر مسودّة المذكّرة أنّ الإرشادات المقترحة تشمل المساعدات العينية والأنشطة المجتمعية على حدّ سواء، وتأخذ في الاعتبار توجّه الحكومة القاضي بإعطاء الأولوية لتوزيع المساعدات العينية داخل مراكز الإيواء الجماعية، فيما تُخصّص المساعدات النقدية للنازحين المقيمين خارج هذه المراكز. ومع ذلك، تتيح المذكّرة توزيع مساعدات عينية خارج مراكز الإيواء في حالات استثنائية، شرط أن تبرّرها الاحتياجات الإنسانية، وأن تكون قابلة للتنفيذ عملياً، مع توافر الموارد اللازمة. وتشترط أن تُوجَّه هذه المساعدات إلى الفئات الأكثر احتياجاً، وأن تخضع لآليات تمنع ازدواجية الاستفادة، وأن تستند إلى معطيات موثّقة، وفي مقدّمها نتائج التقييم السريع الطارئ للاحتياجات (ERNA).

وفي ما يتعلّق بتقديم المساعدات العينية خارج مراكز الإيواء، تنصّ المسوّدة على أن تتولى مجموعة التنسيق العملياتي في وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتنسيق مع المحافظ، والقطاعات المتخصصة (الإيواء، والغذاء، والصحة وغيرها)، إضافة إلى فريق عمل التقييم والتحليل (AAWG)، تحديد المناطق الأكثر حاجة إلى التدخّل. ويُفترض أن يستند ترتيب الأولويات الجغرافية إلى مؤشرات عدة، منها تقييم مخاطر الحماية، ومستويات التوتر الاجتماعي، وحركة النزوح، وسائر المعايير ذات الصلة. وتشمل المناطق ذات الأولوية تلك التي تتوافر فيها واحدة أو أكثر من الخصائص الآتية: ارتفاع أعداد الأسر النازحة المقيمة خارج مراكز الإيواء، وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، ووجود أزمات حادة في المأوى، وضعف الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم وغيرها.

وعلى مستوى الأسر المستفيدة، أوصت المذكرة بإعطاء الأولوية للأسر التي تستوفي واحداً على الأقل من معايير النزوح، إلى جانب واحد من معايير الهشاشة، مثل النزوح بسبب الحرب الأخيرة، وتعذّر العودة نتيجة الدمار، وانعدام الأمن، والإقامة في مساكن مكتظّة أو غير نظامية، أو غير لائقة، أو أن تكون الأسرة معالة من امرأة، أو تضم شخصاً من ذوي الإعاقة، أو مسناً يعيش بمفرده، أو أحد أفرادها يعاني احتياجات طبية حرجة، أو امرأة حاملاً أو مرضعة، أو أن يكون معيل الأسرة طفلاً، إلى جانب معايير اجتماعية وإنسانية أخرى.

وهذه كلها، في جوهرها، معايير معمول بها منذ سنوات في برامج الاستجابة الإنسانية حول العالم، ولا تتضمن أي آلية أو مقاربة جديدة تبرّر الأشهر الطويلة التي استغرقها إعداد ما سُمّي بـ«خطة» الاستجابة.

السيد تغطي «بيروت ماراتون»

ورّعت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيّد الميداليات في سباق نظمته جمعية «بيروت ماراتون» التي تواجه دعوى قضائية أقامتها عائلة طفل توفي خلال مشاركته في الماراتون، على خلفية ما تقول العائلة إنه «غياب شروط الحماية والسلامة الصحية التي يقع على عاتق الجمعية تأمينها».

المفارقة أن السيّد تشغل، بحكم منصبها، رئاسة المجلس الأعلى للطفولة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، وهو الإطار الوطني المعني بحماية الطفولة ورعايتها وتنميتها. لذا، بدت مشاركتها في النشاط وكأنها تمنح الجمعية غطاءً معنوياً في وقت كان يُفترض أن تتعامل بصفتها رئيسة للمجلس، مع القضية من زاوية حماية حقوق الأطفال وسلامتهم. وكان لافتاً غياب وزيرة الشباب والرياضة عن المناسبة، علماً أنها الجهة الرسمية الأولى المعنية برعاية النشاط الرياضي وتوزيع الميداليات.

تقرير

محاولات رسامني لتقويض «هيئة الطيران» مستمرة!

رلى إبراهيم

يحاول وزير الأشغال العامة والنقل فايز رسامني مجدداً القفز فوق الهيئة العامة للطيران المدني (بمثابة الهيئة الناظمة لقطاع الطيران)، عبر الطلب من مجلس الوزراء اليوم في البند الأول من جدول الأعمال «الموافقة على منح تراخيص نقل جوي دولي منتظم في مطار رينيه معوض» في القليعات. بمعنى آخر، يطلب رسامني من مجلس الوزراء السماح له كوزير للأشغال العامة والنقل بإصدار تراخيص لشركات الطيران باستخدام مطار القليعات للذهاب إلى وجهة دولية أخرى غير محددة.

الطلب مثير للريبة، إذ غالباً ما تكون وجهات الذهاب والإياب محددة بموجب اتفاقات ثنائية بين الدولتين، أي لبنان ودولة أخرى، وبتوافق مسبق بينهما. فتراخيص النقل الجوي تعتمد معايير واحدة في كل دول العالم وتنجزها هيئات الطيران المدني وليس مجلس الوزراء أو الوزير المعني. وفي لبنان، يشير القانون الرقم 481 بوضوح إلى أن إبرام اتفاقيات النقل الجوي وإعطاء الأذونات لشركات الطيران من صلب مهام الهيئة. كما أنها الجهة الوحيدة المتخصصة بذلك، بعد إلغاء المديرية العامة للطيران المدني، نتيجة إنشاء الهيئة. وبالتالي، حتى لو وافقت الحكومة على طلب رسامني، فهي ليست ذات اختصاص وتقتصر صلاحيتها على مراجعة اتفاقيات النقل الجوي، لا إعطاء التراخيص لها أو منح وزارة الأشغال العامة والنقل هذه الصلاحية.

لكن يبدو أن رسامني بات يبحث بأي ثمن عن وسيلة لـ«قرصنة» دور الهيئة العامة للطيران المدني. ويسعى عبر جلسة مجلس الوزراء

مطار القليعات (هيثم الموسوي - الأرشيف)

محددةً 7 تموز مهلة أخيرة لتقديم الطلبات. يومها، تجاهل رسامني الهيئة، في حين كان يفترض به التنسيق معها. فبحسب القانون، تتولى الهيئة مراقبة المؤسسة ووضع نظامها والترخيص لها كي تتمكن من مزاولة عملها. إلّا أن رسامني تفرّد بوضع النظام ومنح نفسه صلاحية الحكم في حال نشوب أي خلاف بين الهيئة والمؤسسة، رغم علمه أن الخلاف غير وارد لأن المؤسسة تعمل بإمرة وتحت رقابة الهيئة. عدا ذلك، فإن رسامني جهة غير موضوعية للحكم، وأي نزاع مؤسساتي يفترض أن يحوّل إلى الجهات القضائية، وليس إلى وزير الوصاية الذي لا يفقه في شؤون الطيران شيئاً. إلّا إذا كان الهدف من تنصيب نفسه حكماً هو افتعال نزاع لإطاحة الهيئة وتقويض صلاحياتها.

يعزز من تلك الفرضية دعوة رسامني إلى تعيين رئيس المؤسسة، من دون باقي أعضاء مجلس الإدارة. وهو ما يسهّل عليه التحكم بقرارات المؤسسة كما يحلو له.

في ضوء ذلك، يبدو أن التعويل الرئيسي يقوم على دفع الهيئة العامة للطيران المدني بشخص رئيسها محمد عبد العزيز والأعضاء إلى التسليم لنفوذ وزير الأشغال العامة والنقل، ومن ورائه الجهات التي تدير مطار بيروت الدولي فعلياً. يشار، في هذه الصدد، أن هؤلاء لم يتقاضوا رواتبهم منذ 11 شهراً بأمر مباشر من رسامني، رغم تحويل وزارة المال رواتبهم إلى حساب الهيئة في مصرف لبنان.

هكذا، تتجلى إصلاحات رئيس الحكومة نواف سلام وتعاد بناء مؤسسات الدولة وفق القانون والدستور. الأنكى أن كل هذه المخالفات تحمل تواقيع كل الوزراء وليست حكراً على اتفاق مسبق بين رئيس الحكومة ووزير الأشغال العامة والنقل فقط.

التي تنعقد اليوم إلى قوننة المخالفة بجرّ الوزراء إلى الموافقة على طلبه بالإجماع، لمواجهة الهيئة به، علماً أن طلبه الموافقة على منح تراخيص نقل جوي بشكل عام من دون تحديد الوجهة الدولية، سيكون بمثابة شيك على بياض للوزير. وهو ما قد يفتح الباب أمام التجاوزات وتوريط لبنان في ملاحقات قانونية، في حال حدوث أي حوادث طيران.

يشار إلى أن رئيس مجلس إدارة شركة «Sky Lounges Services» المشغلة لمطار القليعات زياد المنلا يحتاج إلى استكمال مجموعة من التراخيص والمستندات والضمانات المطلوبة منه قبل البدء بالعمل، لكنه حتى الساعة لم يقدّم أياً منها إلى الهيئة. وبدلاً من إخضاعه للقانون، آثر رسامني تعليمه ألف باء «الطريقة اللبنانية» بالإدارة، والتي تقوم على تجاوز القنوات المؤسساتية والالتفاف عليها للحصول على المراد.

هذه ليست المرة الأولى التي يتعدّى فيها رسامني على صلاحيات الهيئة. فغداة تأسيس مؤسسة مطار بيروت الدولي بموجب قرار من مجلس الوزراء، أطلقت وزارة الأشغال العامة والنقل إعلاناً لتعيين رئيس المؤسسة،

> **الوزير يريد منحه صلاحية إصدار تراخيص لشركات الطيران باستخدام مطار القليعات خلافاً للقانون**

> **هناك صراع على صلاحيات الحاكم في الغرفة الثانية من الهيئة المصرفية العليا**

تقرير

إفلاس المصارف بعد سبع سنوات: النقاش التشريعي متواصل

بعد أكثر من سبع سنوات على أزمة الإفلاس المصرفي والنقدي، تواصل قوى السلطة في لبنان النقاش في كيفية التعامل مع التداعيات. آخر هذه النقاشات ما حصل أمس في لجنة المال والموازنة بحضور وزيري المال ياسين جابر والاقتصاد عامر البساط وحاكم مصرف لبنان كريم سعيد، الذين اجتمعوا مع أعضاء اللجنة لدرس تعديلات على قانون معالجة أوضاع المصارف، أي ما يفترض أنه القانون الذي يفترض أنه الإطار القانوني والإداري الذي يسبق المسألة الأساسية المتعلقة بتوزيع الخسائر والمتمثّلة في ما يشار إليه بـ«قانون الفجوة». خلاصة النقاش الأخير، أن قوى السلطة تتنازع على صلاحيات طائفية متداخلة مع صلاحيات مهنية من أجل إعادة الوضع المالي والمصرفي والنقدي إلى ما كان عليه قبل الانهيار مع «ميك اب».

الجلسة التي عقدت أمس في اللجنة كانت مخصّصة لدرس التعديلات المرسلة من صندوق النقد الدولي إلى لبنان بشأن قانون معالجة أوضاع المصارف. يقول أحد أعضاء اللجنة، أن الحكومة تلقت وعرضت على اللجنة أكثر من 40 تعديلاً لغاية الآن، وأن التعديل الأخير المرتقب لم يصل بعد من الصندوق. هذا يعني، أن التعديلات المطروحة على القانون، لا تزال ضمن الأخذ والردّ وهو ما ينعكس على نقاشات اللجنة وبيقيها كأنها في إطار النقاش العام من دون أي قرار أو اتفاق.

وقد بات واضحاً، أن الحاكم يطالب في سياق هذه التعديلات، بأن تكون لديه القدرة على ممارسة صلاحياته المنصوص عنها في المادة 70 من قانون النقد والتسليف، وأن يجري تضمين الإشارة إليها في المادة 3 من قانون معالجة أوضاع المصارف. صلاحيات الحاكم هذه تتضارب بشكل واضح مع صلاحيات الهيئة المصرفية العليا بغرفتها الثانية والتي يفترض بحسب قانون معالجة أوضاع المصارف، أن تتعامل مع القطاع وتقرّر فيه. فمع أن الحاكم يرأس هذه الهيئة، إلا أنه ليس المقرّر فيها، بعكس الصلاحيات المطلقة المعطاة له بموجب المادة 70 من قانون النقد والتسليف.

ووفق مجريات الجلسة السابقة للجنة وما تلاها، فقد كان يفترض أنه تم الاتفاق بين وزيري المال والاقتصاد والحاكم بشأن هذا التعديل، لكن المفارقة أن الحاكم أصرّ على موقفه، فيما قدّم ياسين جابر جدول مقارنة موافق عليه من صندوق النقد الدولي يلغي أي إشارة للمادة 70. والمشكلة أن النص المقترح ليس موافقاً عليه من الصندوق بشكل نهائي و«من المحتمل أن يوافق عليها الصندوق».

وهذا يعني، أن إقرار هذه الصيغة ليس أمراً يمكن التعويل عليه في أي علاقة مع الصندوق. وبالتالي سيبقى قانون معالجة أوضاع المصارف غير مكتمل لحين «رضى الصندوق».

أيضاً، تبيّن أن وزير المال ياسين جابر متفق مع وزير الاقتصاد عامر البساط على تعديل في المادة 13 من قانون معالجة أوضاع المصارف لإدخال صلاحية إصدار التعاميم للهيئات الاقتصادية، قاض يقترحه وزير العدل، ممثل عن مؤسسة ضمان الودائع، مدير المالية العام كونه عضواً في المجلس المركزي. ويحضر رئيس لجنة الرقابة على المصارف من دون حق التصويت أو احتساب النصاب ويقدّم تقريراً عن الحال ويعرض توصيات اللجنة. وتجتمع الغرفة الثانية للهيئة بناء على دعوة رئيسها أو بطلب من ثلاثة أعضاء ولا تكون الاجتماعات قانونية إلا بحضور أربعة أعضاء، ويحدّد رئيسها جدول الأعمال، وتتخذ قراراتها بأكثرية الحاضرين، وعند التعادل يكون صوت الرئيس مرجحاً.

على أي حال، هناك رأي بأنه يجب الامتناع عن الانصياع الأعمى للصندوق ومنح الحاكم الصلاحيات مع وجود المحاسبة، لأنه لا يمكن محاسبة الصندوق عما يمكن أن يحصل من نتائج للقانون لاحقاً.

تشكيل الهيئة هو على النحو الآتي: الحاكم رئيساً، النائب الأول للحاكم، نائب ثانٍ للحاكم يختاره المجلس المركزي، خبير مالي يقترحه وزير المال، خبير اقتصادي تقترحه الهيئات الاقتصادية، قاض يقترحه وزير العدل، ممثل عن مؤسسة ضمان الودائع، مدير المالية العام كونه عضواً في المجلس المركزي.

(الأخبار)

◄ وفيات ►

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب ينعون بمزيد من الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق جورج قصارجيان
المنتقل إلى رحمته تعالى الأحد 5 تموز 2026.

إنما يخشى الله من عباده العلماء
نعزي صاحب العصر والزمان عجّل الله فرجه والحوزة العلمية وخدمة أهل البيت عليهم السلام وسائر المؤمنين والمؤمنات بوفاة خادم أهل البيت صلوات الله عليهم
سماحة الشيخ مرتضى عياد
نجل العلامة المقدس
الشيخ محمد عياد
شُيّع الجثمان الطاهر أول من أمس من حسينية الإمام علي في الخندق الغميق إلى النجف الأشرف ليواري الثرى.
تقبل التعازي اليوم الخميس في 9 تموز 2026، في حسينية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام – الخندق الغميق من الرابعة عصراً حتى السادسة مساء.

«من آمن بي وإن مات فسيحيا»
انتقل إلى رحمته تعالى في 4 تموز 2026
الشيخ ميشال بشارة الخوري
(وزير وحاكم مصرف لبنان سابقا)
والده: المرحوم رئيس الجمهورية الشيخ بشارة خليل الخوري
والدته: المرحومة لور أنطوان شيحا
زوجته: المرحومة فيكتوريا فؤاد الخوري
أولاده: مالك زوجته أدريانا يبني وأولاده: طارق زوجته ليديا رمتاني وعائلتهما
خالد زوجته فانيسا كوني وعائلتهما
اناستازيا جبهان
ماريانو زوجته اليسا روحس وعائلتهما
مثال زوجة فيليب لافارج
لور ميساء ومانون
شقيقه: المرحوم الشيخ خليل بشارة الخوري زوجته دانيال حداد وأولاده: بشارة، كريم، يمنى وعائلاتهم
شقيقته: المرحومة هوغيت بشارة الخوري أرملة المرحوم بول كالان وأولادهما: بريجيت، بيار، فيليب وعائلاتهم
إبنا حميه: المرحوم الشيخ بيار فؤاد الخوري زوجته المرحومة ناديا ايوبي وأولاده فؤاد، مروان، إلهام وعائلاتهم
الشيخ موريس فؤاد الخوري زوجته المرحومة كارلا أوفرديجك وأولاده رينيه، كارولين، نبيل وعائلاتهم
أعمامه: المرحوم الشيخ فؤاد خليل الخوري زوجته المرحومة رينيه درويش حداد وأولادهما وعائلاتهم
المرحوم الشيخ سليم خليل الخوري
المرحوم الشيخ نديم خليل الخوري زوجته المرحومة إيزابيل خوري وأولادهما وعائلاتهم
المرحوم الشيخ سامي خليل الخوري زوجته المرحومة إفلين قطيني وأولادهما وعائلاتهم
المرحوم الشيخ سيزار خليل الخوري زوجته المرحومة ليلى غرزوزي وأولادهما وعائلاتهم
عمتاه: المرحومة إيلين خليل الخوري زوجة المرحوم إميل البستاني وأولادهما وعائلاتهم
المرحومة يمنى خليل الخوري زوجة المرحوم نجيب لطيف وأولادهما وعائلاتهم
خالاه: المرحوم المفكر ميشال شيحا زوجته المرحومة مارغريت فرعون وأولادهما وعائلاتهم
المرحوم جوزف شيحا
خالاته: المرحومة اليس شيحا زوجة المرحوم الماركيز موسى دو فريج وأولادهما وعائلاتهم
المرحومة ادال شيحا زوجة المرحوم فريد شقير وأولادهما وعائلاتهم
المرحومة ماتيلد شيحا زوجة المرحوم وديع حداد وأولادهما وعائلاتهم
المرحومة أولغا شيحا
وعموم عائلات الخوري، شيحا، بيبي، لافارج، فرج الله، عزام، حداد، كالان، رمتاني، كوني، روخس، فرعون، دو فريج، شقير، البستاني، لطيف، أوفرديجك، أيوبي، ابو حمد، ضومط، حلو، وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعونه لكم على رجاء القيامة.
احتفل بالصلاة لراحة نفسه، وورى الثرى في مدافن العائلة.
تقبل التعازي في صالون كنيسة مار الياس القنطاري، يومي الخميس والجمعة في 9 و10 تموز 2026 من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً.
للمراجعة الاتصال على الرقم التالي 03134969
الرجاء إعتبار هذه النشرة إشعاراً خاصاً

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان قيد التحصيل
يُعلن رئيس بلدية الغبيري عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن العام /2026/ قيد التحصيل عملاً بنص المادة /104/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 وتعديلاته وبلفت النظر إلى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة /106/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 على المُكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية بتاريخ 2026/7/9 وذلك عن العام /2026/ وما قبلها لغاية العام /2000/.
ثانياً: عملاً بنص المادة /109/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 تُفرض غرامة تأخير قدرها 2% (اثنين بالمائة) عن كُل شهر تأخير عن المبالغ التي لا تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند الأول أعلاه ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
ثالثاً: يُعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي قاطع لمُرور الزمن عن جميع المُستحقات والمُتأخرات المُتوجبة للبلدية تجاه المُكلفين عن السنوات السابقة.
رابعاً: يطلب من المواطنين الكرام إبلاغ البلدية عن وضعية الأقسام التي يملكونها أو عن أي تغير في الأشغال (تملك أو تأجير).
رئيس بلدية الغبيري
أحمد محمد الخنسا

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2026/6/11 على المُتهم: علي يوسف جابر جنسيته فلسطيني ملف 183 بيان 19855 محل إقامته مُخيم عين الحلوة والدته سميرة عمره 1971 أوقف غيابياً بتاريخ 2024/4/18 ولا يزال مُتوارياً بالعقوبة التالية قررت المحكمة تجريم المُتهم علي يوسف جابر بجناية المادة /125/ و/126/ مُخدرات رقم: 98/673 وإنزال عُقوبة الأشغال الشاقة المُؤبدة مع غرامة /40/ أربعين مليون ليرة لبنانية على أن يُحبس يوماً واحداً عن كُل خمسة وعشرين ألف ل.ل. في حال عدم الدفع وحرمانه من حُقوقه المدنية ومن أمواله المنقولة وغير المنقولة وتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً على إدارتها والتأكيد على إنفاذ مُذكرة إلقاء القبض الصادرة بحقه.
وفقاً للمواد: /125/ - /126/ مُخدرات رقم 98/673 من قانون العُقوبات.
وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية.
وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.
صيدا في 2026/6/18
الرئيس الأول غسان معطي
التكليف 118

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في الجنوب بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2026/6/18 على المُتهم عباس عصمت المصري جنسيته لبنانية محل إقامته حورتعلا والدته فضة عمره 1972 – 66/حورتعلا أوقف غيابياً بتاريخ 2021/5/31 ولا يزال مُتوارياً بالعقوبة التالية: قررت المحكمة تجريم المتهم عباس عصمت المصري بجناية المادة /443/ معطوفة على المادة /440/ع وإدانته بجنحة المادة /205/ع والحُكم عليه لأجلهم بالأشغال الشاقة المُؤقتة مُدة عشر سنوات والغرامة مليون ل.ل. على أن يُحبس يوماً واحداً عن كُل عشرة آلاف ليرة لبنانية في حال عدم الدفع وتجريده من حُقوقه المدنية ومنعه من التصرف بأمواله المنقولة وغير المنقولة وتعيين رئيس قلم هذه المحكمة قيماً لإدارتها كما تُدار أموال الغائب وعلى إنفاذ مُذكرة إلقاء القبض بحقه وبنشر الحُكم.
وفقاً للمواد: /443/ معطوفة على المادة /440/ع – 655ع من قانون العُقوبات.
لارتكابه جناية ترويج عُملة مُزورة وتزوير الأموال.
وقررت إسقاطه من الحُقوق المدنية وعينت له قيماً لإدارة أمواله طيلة مُدة فراره.
صيدا في 2026/6/22
الرئيس الأول غسان معطي
التكليف 118

اعلان قضائي
لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف، تقدم المُستدعي: ريمون صالحة بوكالة المُحامي إبراهيم الأمين باستدعاء رقم 2026/169 يطلب فيه شطب إشارة استحضار الدعوى رقم 71/1934 المدونة بالمحضر /5521/ يومي /2336/ تاريخ 1971/12/6 عن العقار /6486/ بمكنتنا العقارية سنداً للمادة /512/ م.م. لهُلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان
لأمانة السجل العقاري الكورة
طلبت إلهام فارس فارس بصفتها أحد ورثة المرحوم جابر جرجي اسبر سند بدل عن ضائع للعقار /153/ منطقة كفرحتا – الكورة العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل.
يُعلن رئيس بلدية حارة حريك قضاء بعبدا، عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2026/ قيد التحصيل عملاً بنص المادة /104/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 وبلفت النظر إلى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة /106/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 على المُكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.
ثانياً: عملاً بنص المادة /109/ من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 تُفرض غرامة تأخير قدرها 2% عن كُل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند الأول أعلاه ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
مع اعتبار هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي قاطع لمُرور الزمن عن جميع المُستحقات والمُتأخرات المُتوجبة للبلدية تجاه المُكلفين عن السنوات السابقة.
رئيس بلدية حارة حريك
زياد أدمون واكد
التكليف 115

إعلان
تُعلن بلدية العبادية عن وضع جداول التكليف الأساسية للرسم البلدي على القيمة التأجيرية للعام /2026/ قيد التحصيل على المُكلفين المُبادرة إلى تسديد الرسوم المُتوجبة عليهم خلال مُدة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن التسديد فإنها ستضطر إلى تطبيق المادة /109/ من القانون رقم 88/60 بحقهم وتُفرض عليهم غرامة تأخير مقدارها 2% عن كُل شهر تأخير.
يُعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي قاطع لمُرور الزمن عن جميع المُستحقات والمُتأخرات المُتوجبة للبلدية تجاه المُكلفين المُتخلفين عن تسديد رسوم السنوات السابقة.
رئيس بلدية العبادية
نزار عادل أبو جابر
التكليف 117

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب رونالد عاطف خوري بالوكالة عن ضائع عن حُصتها بالعقار /1907/ مقسم 1 منطقة البترون العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب يوسف محسن سركيس بالوكالة عن ملانيا يوسف نهرا بصفتها أحد ورثة المرحوم يوسف سليم حنا نهرا سندات بدل عن ضائع عن حُصته بالعقارات: /218/ منطقة طرزا العقارية و/911/ منطقة مغر الأحوال العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب جورج بطرس الدويهي بالوكالة عن اميليو نعيم معوض بصفته أحد ورثة المرحوم نعيم وديع يوسف معوض سند بدل عن ضائع عن حُصته بالعقار /672/ منطقة زغرتا العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب الأستاذ ايلي جورج جريج بالوكالة عن سليم الياس بركات بصفته أحد ورثة المرحومة سارة مخائيل جرجس موسى سند بدل عن ضائع للعقار /371/ منطقة بدبا العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

على الغلاف

قصف متبادل... واستعدادات لتصعيد إضافي

أميركا تفجّر «مذكرة التفاهم»

طهران - **محمد خواجوني**

عشية مواراة جثمان المرشد الإيراني الراحل، آية الله الشهيد علي خامنئي، اليوم، في مدينة مشهد، ضمن رحاب حرم الإمام الرضا، والتي تأتي بعد أسبوع حافل بمراسم تشييع جابت طهران، وقم، والنجف، وكربلاء، عادت المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة لتشتعل من جديد في مضيق هرمز. ومع إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، انتهاء وقف إطلاق النار، باتت أسس مذكرة التفاهم الموقّعة بين الجانبين، في 18 حزيران الماضي، أكثر تزعزعاً من ما كانت في أيّ وقت مضى، الأمر الذي يضاعف الشكوك حول إمكانية تحويلها إلى اتفاق نهائي، خصوصاً مع عودة ظلال الحرب لتخيّم من جديد على المنطقة بأسرها.

وبدأت جولة التصعيد الجديدة، أول من أمس، حين تعرّضت ثلاث سفن تجارية تابعة لقطر والإمارات والسعودية لهجوم نُسب إلى إيران، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة «خرقاً صارخاً» لوقف إطلاق النار، يستدعي ردّاً «فورياً» منها. ومع فجر أمس، شنّت مقاتلات أميركية غارات جوية واسعة استهدفت مواقع في بندر عباس وسيريك وجزيرة قشم في جنوب إيران، وطاولت -بحسب الإعلان الأميركي- منشآت صاروخية، ومخازن طائرات مسيّرة، ومستودعات ذخيرة، ومنظومات رادار ساحلية. وردّ «الحرس الثوري الإيراني» على ذلك بهجوم واسع بالصواريخ والمسيّرات ضدّ أهداف عسكرية أميركية في الكويت والبحرين.

ومع حلول ساعات المساء، أعلنت «القيادة المركزية الأميركية» شنّ ضربات إضافية ضدّ إيران، استهدفت، بحسب قولها، «إدارات ساحلية تابعة للحرس الثوري، ومواقع صواريخ مضادّة للسفن، وأنظمة دفاع جوي»، في حين أفاد «التلفزيون الإيراني» بسماع دويّ 8 انفجارات في مدينة بندر عباس جنوبي البلاد، مؤكداً تفعيل الدفاعات الجوية هناك. كما تحدّثت «وكالة الأنباء الإيرانية» عن انقطاع الكهرباء في أنحاء من مدينة تشابهار، بعد سماع دويّ انفجارات فيها؛ وتحدثت وكالة «مهر»، بدورها، عن سماع أصوات انفجارات في محافظة بوشهر جنوباً أيضاً.

وبالتوازي مع التصعيد الميداني، عاد ترامب ليجتزّ تهديداته وشتائمه ضدّ إيران. فعلى هامش قمة حلف «الناتو» في أنقرة، تحدّث الرئيس الأميركي بنبرة عالية، معلناً انتهاء وقف إطلاق النار مع إيران، واصفاً الحوار معها بأنه «إضاعة للوقت». كما هدّدها بهجوم كبير يتمّ خلاله الاستيلاء على جزيرة «خارك»، مضيفاً أنه «إذا لزم الأمر سندمّر محطّات الكهرباء والمياه». ومن ثمّ زعم، بأسلوبه الاستعراضي المعهود، أن «الإيرانيين قد يسعون إلى قتلي لكوني الهدف رقم واحد».

وفي المقابل، حذّر مستشار المرشد الإيراني، علي أكبر ولايتي، من أن «التحرّكات الأميركية ستدفع المنطقة مجدّداً نحو دائرة النار»، مؤكداً أن «محور المقاومة لن يبقى صامتاً أمام المغامرات. ويده على الزناد». ومن جهتها، أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانَين منفصلين لأيّ نوع من «المضايقات» الإيرانية للسفن، وإرساء نظام دولي اعتيادي لحركة الملاحة. وفي المقابل، تستند طهران إلى نص البند الخامس من المذكرة، الذي ينص صراحة على أن «إيران تتحمّل مسؤولية تنظيم المرور الآمن للسفن التجارية عبر مضيق هرمز لمدّة 60 يوماً». وبناء عليه، تعتقد طهران أن الإدارة الكاملة للممرّ تقع ضمن نطاق سيادتها، وأن على كلّ سفينة الالتزام بالمسارات والإجراءات التي تحدّدها هي فحسب.

> تقرير إسرائيلي عن إعادة نشر طائرات أميركية للتزوّد بالوقود في المنطقة

طهران تقصف اهدافا اميركية في دول خليجية (من الويب)

ومن الناحية العملية، تصرّ إيران على ضرورة عبور السفن من المسار الشمالي القريب من سواحلها، وترفض الاعتراف بنظيره الجنوبي الموازي لسواحل سلطنة عُمان، والذي توصي به «المنظمة الدولية للملاحة البحرية» (IMO) كممر بديل. وعليه، فإن طهران تسعى، عبر استهداف السفن التي تسلك الطريق الجنوبي، إلى ترسيخ نموذجها لإدارة المضيق، ومع انتزاع ورقة القوة هذه من يدها.

علاوة على ذلك، واجه تنفيذ البنود الأخرى في مذكرة التفاهم -بما في ذلك وقف الحرب في الجبهات كافة، ومنها لبنان، وتحرير الأموال الإيرانية المجمّدة- عوائق وشروطاً وتعقيدات عديدة، وهو ما أدى عملياً إلى تآكل أسس المذكرة وجعلها أكثر هشاشة في مواجهة رياح التصعيد. وفي الأصل، فإن التفاهم الأخير ليس في حقيقته سوى «وثيقة مبادئ» تفتقر إلى توافق حول آليات تنفيذ بنود بعينها فيها، وهو ما يدلّ عليه تجدّد الاشتباكات الأخيرة عند كلّ خلاف حول تفسيرها.

ومع مرور الوقت منذ توقيع التفاهم، واستمرار التحدّيات التي تكتنف مسار تنفيذه، تتّسع الفجوات بين الطرفين، في وقت تبدو فيه آفاق التوصل إلى اتفاق نهائي أكثر بعداً. ورغم ذلك، لا يزال من المبكر الجزم بعودة الطرفين إلى حال الحرب الشاملة؛ إذ يبدو أن كلاً منهما يدرك جيداً حدود هذه الاشتباكات، فيما يَظهر أن النمط القادم من التصعيد سيتمثّل في استمرار حال من الاشتباك الموضعي المنخفض الحدة، بالتوازي مع استمرار مسار التفاوض، لا سيما وأن إيران تستخدم «الملاحة في مضيق هرمز كورقة مساومة في مواجهة الولايات المتحدة»، بينما تسعى الأخيرة عبر تكثيف ضغوطها العسكرية إلى إبقاء «شبح الحرب» مصلتاً فوق الجمهورية الإسلامية.

وأثّرت الاشتباكات الأخيرة، مباشرة وبشكل سلبي، على حركة الملاحة، التي يبدو أنها ستظلّ تواجه تقلّبات حادة ومساراً طويلاً ومعقّداً قبل العودة إلى الاستقرار. وفي نهاية المطاف، يتوقّف مآل هذا النزاع على قدرة الطرفين على التوافق حول تفسير مشترك لإدارة المضيق، وذلك تحت طائلة غرق المنطقة مجدّداً في دوامة من الصراع وعدم الاستقرار.

آمال إسرائيلية باستئناف الحرب: «ألم نقل لكم؟»

مع تهديد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أمس، بشنّ هجمات إضافية على إيران في حال استمرّت في ما سمّاه «خرق وقف إطلاق النار»، وتلويحه بإعادة «فرض الحصار عليها إذا اقتضى الأمر»، واتهامه إياها بـ«استغلال التهدئة لمهاجمة السفن في مضيق هرمز»، سادت حال من الترقّب الحذر في إسرائيل للخطوة المقبلة من جانب إدارة ترامب وطبيعة الردّ الإيراني عليها. ونقل مراسل قناة «كان»، إيتاي بلومنتال، أنه «تمّ إبلاغ الجهات المعنية (أمس)، بأن الولايات المتحدة ستشنّ هجوماً على إيران في المستقبل القريب، من دون أن يطرأ أيّ تغيير على التعليمات الموجّهة إلى الجبهة الداخلية». كما أفادت القناة نفسها بأن «الولايات المتحدة بدأت، خلال الساعات الأخيرة، إعادة طائرات التزويد بالوقود من أوروبا إلى الشرق الأوسط، بعدما كانت قد سحبتها خلال الأسابيع الماضية عقب توقيع مذكرة التفاهم مع إيران». وجاء ذلك في وقت أفيد فيه عن عقد رئيس أركان جيش الاحتلال، إيال زامير، سلسلة مداولات وتقييمات للوضع في مقرّ وزارة الحرب في تل أبيب، بمشاركة كبار ضباط الجيش، ومن بينهم مسؤولون من «شعبة الاستخبارات العسكرية» وسلاح الجو وهيئة العمليات، إلى جانب ترتيب اتصالات مباشرة مع كبار المسؤولين في القيادة المركزية الأميركية و«البنتاغون».

وفي حين تؤكد إسرائيل أن «أيّ هجوم إيراني عليها سيقود حتماً إلى ردّ إسرائيلي قوي»، فهي تروّج لكون الرئيس الأميركي، خلافاً للمرة السابقة، حين حالت الولايات المتحدة دون تنفيذ هجوم إسرائيلي واسع النطاق على إيران، بات، وفق التقديرات الإسرائيلية، «يدرك أن الإيرانيين يكذبون ويسعون فقط إلى كسب الوقت». لكن يَظهر، أقلّه في الوقت الحالي، أن تبادل إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة يتركّز حول مضيق هرمز، فيما تقدّر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن «هذه المواجهة لن تتصاعد إلى حرب شاملة»، وإن استمرّ «تنفيذ الهجمات الأميركية على إيران على مدى أيام عدّة متتالية». وبحسب وسائل إعلام إسرائيلية، فإن ممثّلي واشنطن في المفاوضات يعملون على «منع تطوّر أزمة» تؤدي إلى انهيارها، خصوصاً في ظلّ القلق من ارتفاع أسعار النفط.

ومن ناحية أخرى، تصرّ إسرائيل على أن «عواقب أفعالها» ستطاول إيران، وكانت ألغت وزارة الخزانة الأميركية، مساء أول من أمس، الترخيص الخاص ببيع النفط الإيراني، والذي كان مُنح لطهران لمدة 60 يوماً.

ويبدو أن عودة التوتر الآن، مردّها الخلاف الجذري بين الطرفين حول تفسير البند المتعلّق بمضيق هرمز وتنفيذه. فمن وجهة النظر الأميركية، يُعدّ المضيق ممراً دولياً يجب أن يخضع لمبدأ «حرية الملاحة» لجميع الدول، ولا يجوز لإيران أن تنفرد بالسيطرة عليه. كما تعتبر الولايات المتحدة أن البند المتّصل بفتح «هرمز» يعني الإنهاء الكامل لأيّ نوع من «المضايقات» الإيرانية للسفن، وإرساء نظام دولي اعتيادي لحركة الملاحة. وفي المقابل، تستند طهران إلى نص البند الخامس من المذكرة، الذي ينص صراحة على أن «إيران تتحمّل مسؤولية تنظيم المرور الآمن للسفن التجارية عبر مضيق هرمز لمدّة 60 يوماً». وبناء عليه، تعتقد طهران أن الإدارة الكاملة للممرّ تقع ضمن نطاق سيادتها، وأن على كلّ سفينة الالتزام بالمسارات والإجراءات التي تحدّدها هي فحسب.

> التقديرات في إسرائيل أن هذه المواجهة لن تتصاعد إلى «حرب شاملة»

وفي سياق متصل، ذكرت قناة «كان» أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أوصل رسالة إلى ترامب، في مناقشاته معه حول التطورات الأخيرة، مفادها: «قلنا لكم إنه لا يمكن الوثوق بالإيرانيين». أيضاً، كرّر نتنياهو القول إن هناك «عملاً إضافياً يجب استكماله في إيران، ولا سيما التعامل مع مخزون اليورانيوم المخصّب». وبالتوازي، أفادت صحيفة «يسرائيل هيوم» بأن رئيس الوزراء ووزير أمنه، يسرائيل كاتس، ألغيا مشاركتهما في مراسم عسكرية، وانضمّا إلى «جلسة مناقشات أمنية مرتبطة بالتصعيد مع إيران».

وإذ يبدو أن التوتر الأخير أعاد إنعاش الآمال الإسرائيلية باستئناف الحرب، أشار موقع «واينت»، في هذا الإطار، إلى أنه، طوال المدة الماضية، سادت تقديرات في إسرائيل بأن «الأميركيين لن ينجحوا في التوصّل إلى اتفاق دائم مع إيران»، وأن استراتيجيتهم تقوم على كسب الوقت حتى الانتخابات النصفية، بهدف الحفاظ على أسعار نفط منخفضة، وتعمل التأثير على ماريات كاس العالم لكرة القدم. وقال مسؤول إسرائيلي رفيع، لم يسمّه الموقع: «كل من قال إن ترامب أدار ظهره لنا كان مخطئاً. الحديث عن خسارة كان مبكراً جداً». وبحسب قوله، كان التقدير أن «هذا (الاتفاق) لن يدفع ترامب إلى التراجع، لا في قضايا النووي ولا في القضايا الأخرى. ويبدو، في الوقت الحالي، أن ترامب يقف بثبات على مطالبه. وفي هذه المرحلة، يصرّ كلا الطرفين على مطالبهما، وهذا مؤشر إيجابي». وأضاف أن «أخطر ما يمكن أن يحدث بالنسبة إلينا هو اتفاق سيّئ، وأفضل ما يمكن هو أن يبقى الوضع كما هو. أمّا ما إذا كان ترامب سيعود إلى القتال بعد الانتخابات أم لا، فهذه مسألة تبقى مفتوحة... النقطة الأهم الآن هي الضغط الاقتصادي».

(الأخبار)

رأي

بيان المثقفات والمثقفين العرب: ضد التطبيع ولتثبيت حق تقرير المصير

«إذا الشعب يوماً أراد الحياة
فلا بدّ أن يستجيب القدرْ
ولا بدّ للّيل أن ينجلي
ولا بدّ للقيد أن ينكسِرْ» ـ أبو القاسم الشابي

نحن المثقفات والمثقفين، والجامعيات والجامعيين، والفنانات والفنانين، والمناضلات والمناضلين، في العالم العربي وفي بلاد المهجر، نرفع اليوم صوتنا في الوقت الذي يسيل فيه دم شعبنا بغزارة تحت وابل القنابل الإسرائيلية - الغربية. وفي الوقت الذي يتعرض فيه لحرب أخرى تُحاك ضدّه، تبدو صامتة لكنها لا تقلّ فتكاً: الا وهي حرب التطبيع مع العدو الإسرائيلي، التي تنخر منطقتنا والتي اقرّها حكّام فاسدون ضدّ إرادة شعوبهم وضد ذاكرة هذه الشعوب مهملة الدماء التي أريقت. فمن «اتفاقيات أبراهام» إلى الاتفاق الإطاري الموقع بين لبنان و«إسرائيل» في واشنطن، في 26 جوان/يونيو 2026: أصبحت الخيانة تتكرر بشكل متسلسل. ونحن ندين ذلك بأشد العبارات.

لا بدّ أن نسمّي الأشياء بأسمائها: إنّ الاتفاق ليس اتفاق سلام بين طرفين متكافئين، بل إنه إضفاء للطابع الرسمي على علاقة خضوع، في ازدراء تام للتضحيات التي قدمها الشعب اللبناني من أجل استعادة أرضه وكرامته. بينما كان المسؤولون والمسؤولات يتبادلون المصافحات أمام عدسات الكاميرات الأمريكية، وفي نفس يوم التوقيع، كان الجيش الإسرائيلي يشنّ هجوماً جديداً على الأراضي اللبنانية. وهذه المفارقة تكشف بحد ذاتها الكثير عن الطبيعة الحقيقية للنص الموقع: استسلام مُقنّع بمصطلحات السيادة. وقد صرّح مسؤولون إسرائيليون، من دون مواربة، بأن مشروعهم يتجاوز حزب الله والحدود الجنوبية للبنان. فما هو على المحك هنا أقدم من ذلك. إنه مشروع «إسرائيل الكبرى»، التي تتجاوز حدود عام 1948 لتصل إلى لبنان والأردن وسوريا. «إسرائيل الكبرى» التي تعيد إحياء حلم جابوتنسكي بجعل المشروع الصهيوني قوة إقليمية ترهب جيرانها، وتستولي على مواردهم، وتعيد رسم الحدود كما تشاء. وفي كل مرحلة، تتكرر الكلمة نفسها لتبرير هذا التوسع: «الدفاع المشروع عن النفس». وكان الاحتلال يمكن أن يُصاغ بصيغة الدفاع.

إنّ سلسلة الحروب التي تعصف بالمنطقة: فلسطين، لبنان، العراق، السودان، ليبيا، سوريا، وغيرها، ليست سلسلة من الأزمات المستقلة عن بعضها البعض، بل هي جزء من هذا التاريخ الاستعماري الطويل: من مؤتمر برلين (1878) إلى اتفاقية سايكس - بيكو (1916) ووعد بلفور (1917) وصولاً إلى إجهاض الثورات العربية التي انطلقت في عام 2011، هناك منطق إمبريالي واحد يعمل: تسليم الأراضي العربية وحقوق شعوبها إلى شراهة القوى الغربية. واليوم، لا يزال الأمر يتعلق بالتفتيت من أجل الهيمنة. واليوم أيضاً، إنّ السحق يتهدّد مصير العالم العربي. التطبيع ليس سلاماً، بل هو قرار بشأن سحق شعوب المنطقة.

في هذا المشروع الهادف إلى الإبادة، تؤدي «إسرائيل» دوراً استراتيجياً بارزاً. فهي تحتل موقعاً مفصلياً في منظومة إمبريالية تبلورت خلال القرن التاسع عشر الطويل، وتشهد راهناً تحولات بتواطؤ من بعض دولنا. وتندرج «الاتفاقات الإبراهيمية»، التي أفضت إلى تطبيع العلاقات بين خمس دول عربية وإسرائيل، في إطار هذه المرحلة الإمبريالية الجديدة التي تسعى، تحت غطاء الاندماج الاقتصادي، إلى الحفاظ بأي ثمن على الهيمنة الأميركية في المنطقة.

وهذا هو أيضاً ما يعمل عليه مشروع IMEC -الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا- الذي أُعلن عنه في قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في نيودلهي في سبتمبر/أيلول 2023: تعزيز تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج وتقديم بديل لطريق الحرير الصيني. وبالتالي، فإن إسرائيل هي النقطة الجغرافية التي لا غنى عنها لهذا الممرّ: فالتطبيع ليس غاية في حد ذاته، بل هو الشرط البنيوي للهيمنة الأمريكية في المنطقة. الإبادة الجماعية أو التطبيع، مساران يؤديان إلى نفس الهدف: تحويل المنطقة العربية إلى سوق حرة للسلع والهويات.

في مواجهة هذا الواقع، استنتاج واحد يفرض نفسه: إن الدول القومية في المنطقة لا تشترك فقط في اللغة والثقافة والتاريخ، بل تشترك قبل كل شيء في وحدة المصير، مصير تشكّله نفس آليات الهيمنة ونفس التطلعات للتحرر الوطني. إن الشعار التونسي «تونس الحرة وعاصمتها القدس» والشعار الذي رفعه المتظاهرون والمتظاهرات المصريون والمغاربة «فلسطين قضية وطنية»، يؤكدان ذلك بوضوح: إن القضية الفلسطينية هي قضية جميع شعوب المنطقة، وإن بدرجات متفاوتة.

نحن الموقّعون والموقّعات على هذا النص، وإدراكاً منا للتهديد الوجودي الذي يشكله المشروع الإمبريالي لـ«إسرائيل الكبرى» على المنطقة العربية بأسرها، نرفض أن يُقدّم استئناف شعوبها -الناجم عن قرنين من الحروب المتواصلة والحصار والدمار- على أنه خيار حر، من قبل أنظمة عربية خائنة تعمل في خدمة السادة الغربيين. ونرفض أن يسوّق ميزان القوى القائم على الإبادة الجماعية وسحق أي مقاومة، باعتباره سلاماً.

نحن الموقّعات والموقّعين على هذا النص، المعتزين بتاريخ عريق من مقاومة الشعوب العربية للاستعمار والصهيونية، نؤكد في هذا البيان ما يلي:

أولاً: رفض السلام المغشوش وأي شكل من أشكال التطبيع مع دولة العدو الإسرائيلي

لقد عَلّمتنا اتفاقيات أوسلو هذا الدرس: إن السلام الذي يتم التفاوض عليه تحت الضغط العسكري والاقتصادي، حيث يفرض أحد الطرفين على الطرف الآخر الجدول الزمني والشروط والضمانات الخاصة بأمنه، ليس سلاماً. إنه استسلام مقنّع بمصطلحات دبلوماسية، وهو ضمان، في واقع الأمر، لمزيد من التفتيت ولترسيخ الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

ونحن نستنكر تواطؤ جزء من النخب السياسية والاقتصادية والفكرية العربية مع نظام الخضوع الذي فرضته الإمبريالية الغربية، مستخدمةً بتضحيات شعوب المنطقة. ونوجه كلامنا بشكل خاص إلى القادة والقائدات العرب الذين اختاروا، تحت ستار «السياسة الواقعية»، طريق الخضوع بدلاً من طريق الكرامة. ونطالب بفسخ جميع اتفاقيات التطبيع. ونذكّر بأن الشرعية الشعبية لأي سلطة في منطقتنا تُقاس أيضاً بمدى قدرتها على ألّا تخون، عبر التنازلات الدبلوماسية، المبادئ التي تعلن التمسّك بها.

من النضالات ضد الاستعمار إلى الثورات العربية، هناك درس واحد راسخ في الهوية الجينية للمنطقة: لا يمكن لأي نظام عميل أن يستمر في الوجود إذا تجاهل تطلعات شعبه إلى التحرر.

ثانياً: إدانة مشروع «إسرائيل الكبرى»

إننا نسجّل التصريحات الإسرائيلية الرسمية التي تعلن صراحةً عن الطموحات العدوانية والتوسعية للمشروع الاستعماري الإسرائيلي. فعندما يصرّح وزير إسرائيلي بأن نهر الليطاني يجب أن يصبح الحدود الجديدة مع لبنان، وعندما يعلن وزير آخر عن خطط استيطانية في جنوب لبنان، فإن هذه ليست زلات لسان: بل هي اعتراف بعقيدة سياسية. ونحن ندين بأشد العبارات هذه الطموحات التوسعية ونذكّر بأنه لا يمكن لأي اتفاق أن يكون قابلاً للعيش ما لم يتم إبعاد آلة حرب الإبادة الجماعية هذه بشكل صريح ودائم. ولا يمكن إبرام أي اتفاق دون تحرير جميع الأراضي المحتلة ودون تأكيد حق العودة لجميع اللاجئين واللاجئات الفلسطينيين منذ عامي 1948 و1967.

ثالثاً: تأكيد حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها بوصفه مبدأ غير قابل للتصرف

ونذكّر هنا بضرورة احترام هذا الحق، الذي كرسه كلٌّ من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذان يقرّان شرعية الكفاح المسلح في سياق الهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي. هذا الحق مرتبط بكرامة الشعوب المستعمَرة التي تناضل من أجل بقائها. ولا يمكن لأي صفقة جيوسياسية أن تمسّه. ولا يمكن لأي ميزان قوى، سواء اليوم أو في الماضي، ليس لصالح هذه الشعوب، أن يقلّل من شأنه. ونؤكد مجدداً هذا الحق للشعب الفلسطيني، وللشعب اللبناني، ولجميع الشعوب العربية التي تواجه الخيار نفسه بين الإبادة والكرامة. ونحيّي شجاعة أولئك، نساءً ورجالاً، الذين اختاروا بكرامة، المقاومة ومواجهة آلة التدمير الإسرائيلية - الغربية وجهاً لوجه. نطالب بالإفراج الفوري عن جميع الأسرى الفلسطينيين واللبنانيين، وعن كل من صدرت بحقهم أحكام في الدول العربية على خلفية تضامنهم مع القضية الفلسطينية.

رابعاً: رفض التضامن الدولي الذي لا يتجاوز الحدّ الرمزي

لقد انحصر التضامن الدولي المعاصر، لا سيما على صعيد الحكومات، إلى حد كبير في أشكال لا تكلف شيئاً ولا تُلزم بأي شيء: إدانات دبلوماسية لا تتبعها أي إجراءات، ومساعدات إنسانية تُخفّف المعاناة دون أن تعالج أسبابها الهيكلية، وحملات توعية تُطلع الناس على الواقع دون أن تحدث أي تغيير. هذه المبادرات ليست عديمة الجدوى، لكنها تسمح للدول والرأي العام بتبرئة ضمائرهم دون المساس بالنظام الإمبريالي الذي ينتج الاضطهاد.

إنّ دعم شعب محتل فقط بالأشكال التي لا تزعج أحداً، هو دعم لمعاناته، وليس لتحرّره. إنه قبول بأن يواصل المضطهَدون والمضطهَدات الانتظار والصبر والتفاوض إلى ما لا نهاية مع من يضطهدونهم، بينما يراقب العالم الأمر بتعاطف لكن دون أن يقبل دفع الثمن السياسي المترتّب على تقديم دعم حقيقي لتحررهم، بالوسائل التي يرونها مناسبة.

خامساً: مسؤولية المثقفة والمثقف العربيين

نتبنى الموقف الذي طرحه كلّ من غسان كنفاني وباسل الأعرج: لا يمكن للمثقفة والمثقف المنتميين إلى المجتمعات المستعمَرة أو الخاضعة للهيمنة أن يلجآ إلى حياد شكلي يخدم دائماً، في واقع الأمر، مصالح الطرف الأقوى. دورنا ليس ترجمة تمرّد شعوبنا إلى لغة مقبولة لدى الجلادين. ليس دورنا تلميع أو تجميل أو التلطيف من حدّة ما يجب أن يبقى انتفاضة. دورنا هو حملها والدفاع عنها بكل الوسائل المتاحة، وبداية رفض أي تطبيع، سواء أكان فكرياً أو ثقافياً أو سياسياً. نحن ندين الحرب الإمبريالية المستمرّة التي تُشنّ على هذه المنطقة. ونؤيد، دون تحفظ، جميع أشكال المقاومة التي تقف في وجهها.

ما نريده ليس هدنة متكرّرة في ثوب السلام، ولا تهدئة تسلبنا حقوقنا مع الصمت. ما نريده هو التحرير التام والسيادة الكاملة غير المنقوصة: على أراضينا، وعلى مواردنا، وعلى أساليب إنتاجنا. ولا نقبل بأقل من ذلك.

نوقع على هذا البيان بصفتنا مثقفات ومثقفين ومناضلات ومناضلين عرب، مدركات ومدركين أن الصمت، في وقت يتحدد فيه مستقبل منطقة بأكملها، هو ضرب من التنصل والاستسلام. نختار كسر الصمت. ندعو إلى إنهاء المفاوضات المهينة والتسويات المخزية، التي تسبغ الشرعية على ما لا يمكن قبوله، وإلى تحديد التهديد الرئيسي بدون مواربة: ألا وهو مشروع «إسرائيل الكبرى» التوسعي الذي يشكل المحور الاستراتيجي للإمبريالية الغربية.

ونتبنى موقف الرفض الجذري الذي تجسده مختلف أشكال المقاومة في العالم العربي، فهو الموقف الوحيد الكفيل بصون الكرامة الفردية والجماعية لشعوب المنطقة على «مسافة صفر» من آلة الدمار، في المكان الذي يبلغ فيه المحو أقصى تجلياته.

الجزائر انتصرت،
وفلسطين ستنتصر

على الغلاف

4 ملايين مشيّع في كربلاء
وداع خامنئي: لا عزل للعراق عن إيران

بغداد - **فقار فاضل**

شهدت مدينتا النجف وكربلاء، أمس، مراسم تشييع حاشدة للمرشد الإيراني الراحل، آية الله الشهيد علي خامنئي، في محطة خارجية بارزة ضمن مسار جنازته. وحملت هذه المحطة دلالات سياسية كثيفة وواضحة، لا سيما في ظلّ تزامنها مع الحراك الأميركي الهادف إلى عزل العراق، وفصل قوى المقاومة فيه عن نفوذ إيران وعمقها الإقليمي.

وتميّزت المراسم بحضور رسمي ودبلوماسي وعسكري واسع على أعلى المستويات، من الجانبَين العراقي والإيراني على السواء؛ إذ كان في مقدمة المستقبِلين

> **التشييع رسالة مباشرة تؤكد ثبات المقاومة وجاهزيتها**

والمشيّعين رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، والرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، ورئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف. كما شارك في التشييع قادة «الإطار التنسيقي» البارزون، ومنهم رئيس «ائتلاف دولة القانون»، نوري المالكي، والأمين العام لمنظمة «بدر»، هادي العامري، والأمين العام لحركة «عصائب أهل الحق»، قيس الخزعلي، ورئيس تيار «الحكمة»، عمار الحكيم، إلى جانب زعيم حزب «تقدم» محمد الحلبوسي. وسُجّل أيضاً حضور لافت وخاطف لقائد «قوة القدس» في «الحرس الثوري الإيراني»، إسماعيل قاآني، ومستشار المرشد، محسن رضائي، إلى جانب قيادات «الحشد الشعبي» وممثّلي الفصائل، وممثّلين عن فصائل مقاومة من لبنان وفلسطين، ووفود من سوريا واليمن وإيران، فضلاً عن مشيّعين من دول أوروبية عدة.

وكانت بدأت المراسم، ليل أول من أمس، بوصول جثمان السيد خامنئي و4 من أفراد عائلته إلى مطار النجف الدولي، وسط استقبال رسمي وشعبي حاشد. ومن بعدها، نُقل الجثمان إلى صحن الإمام علي لإقامة مراسم الوداع وصلاة الجنازة، قبل أن ينطلق، صبيحة أمس، موكب التشييع الرسمي والشعبي في النجف، وسط إجراءات أمنية وتنظيمية مشدّدة. ومع العصر، انتقل الموكب إلى محطّته الثانية في مدينة كربلاء؛ حيث سلك المسار المعدّ مسبقاً بدءاً من ساحة «سيد جودة»، مروراً بشارع العباس وديوان المحافظة، وصولاً إلى باب القبلة. وشهدت كلّ من العتبتَين الحسينية والعباسية غلق الأبواب وإفراغ الصحن من المصلّين مؤقتاً لاستقبال الجثمان وإتمام طقوس الزيارة وصلاة الوداع، قبل أن يعود الموكب مجدّداً في المساء إلى مطار النجف الدولي تمهيداً لمغادرته نحو مدينة مشهد الإيرانية.

أمواج بشرية تشيع خامنئي في النجف (فارس)

وأفاد الإعلام الرسمي لـ«هيئة الحشد الشعبي» بأن التقديرات الأولية لأعداد المشاركين تجاوزت الـ4 ملايين مشيّع في كربلاء وحدها، وسط استنفار تنظيمي وأمني واسع. وفي حين اكتست شوارع المدينتَين بالرايات العراقية والإيرانية، إلى جانب أعلام فصائل المقاومة و«الحشد الشعبي»، وصور خامنئي وقادة المحور، علت الهتافات التي تندّد بقوى «الاستكبار العالمي»، وتؤكد المضيّ في خيار المواجهة معها.

وعن طبيعة الإجراءات الميدانية، أفاد رئيس اللجنة التنظيمية للتشييع، اللواء سعد معن، وسائل إعلام منها «الأخبار»، بأن اللجنة «نسّقت بشكل مباشر مع العتبات العلوية والحسينية والعباسية، وقوات الحشد الشعبي، لتأمين المسارات الممتدّة من مطار النجف إلى ساحة (سيد جودة) وديوان محافظة كربلاء، وصولاً إلى منطقة ما بين الحرمين، لإتمام صلاة الوداع والطقوس الدينية بمرونة وانسيابية عالية قبل إعادة الجثمان إلى مطار النجف متوجهاً إلى مشهد».

وفي تعليقه على مشهد الأمس، يعتبر الباحث السياسي، فالح الماجدي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «هذا الحشد المليوني يمثّل إجهاضاً عملياً للمشروع الأميركي الساعي إلى عزل العراق ومحور المقاومة عن إيران». ويلفت الماجدي إلى أن «التشييع يتزامن مع صراع داخلي وتجاذب حادّ تعيشه الحكومة العراقية، التي تحاول الموازنة بين ضغوط واشنطن الاقتصادية والسياسية -قبيل الزيارة المرتقبة للزبيدي إلى الولايات المتحدة- وبين الثوابت الاستراتيجية والعقائدية للقوى المشكّلة للحكومة والقريبة من طهران». ويرى أن «المشاركة الرسمية الرفيعة للحكومة العراقية، بحضور قادة الإطار التنسيقي والرئيس بزشكيان وقاآني، تثبت بالدليل القاطع فشل الضغوط الأميركية في فرض فكّ الارتباط؛ حيث تؤكد التوازنات على الأرض أن بغداد حسمت خيارها بالبقاء في قلب معادلة المحور، وأن محاولات التهديد بالعزل لم تعُد قابلة للصرف ميدانياً».

وفي السياق نفسه، يعتقد الشيخ محمد الساعدي، أحد رجال الدين والمشيّعين في كربلاء، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «هذا الحضور المليوني لجميع مكونات المحور ومن مختلف دول العالم، هو رسالة واضحة ومباشرة تؤكد ثبات المقاومة وجاهزيتها، وفشل كلّ مراهنات الاستكبار على كسر هذا الخطّ بالاغتيالات». ويضيف أن «خروج الجماهير اليوم هو انتصار حقيقي لدماء قادة النصر، وتأكيد على أن اغتيال القادة لا ينهي المسيرة، بل يكرّسها كنهج شعبي وعالمي عابر للحدود، متمسّك بالتحرير الكامل ومواجهة المشاريع الأميركية والصهيونية في المنطقة».

قراءات غربية في رسائل التشييع
خامنئي ربح... حتى في مماته

مع انطلاق مراسم تشييع المرشد الأعلى الإيراني السابق، الشهيد السيد علي خامنئي، قبل أيام، أدلى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بحديث إلى موقع «أكسيوس» الأميركي، قال فيه إنه يتابع تلك المراسم، مضيفاً أنه «كان الجميع هناك، ويمكننا القضاء عليهم كلّهم، إلا أننا لن نفعل ذلك لأنه لن يتبقّى لنا أحد نتفاوض معه». وأشار إلى أنه فوجئ برؤية بعض الإيرانيين يبكون في الجنازة، باعتبار أنه كان يعتقد أن الناس «يكرهون» خامنئي، قبل أن يزعم أن الدموع «قد تكون مزيّفة». على أن الجمهورية الإسلامية، ولسوء حظّ ترامب، كانت قد منحت صحافيين أجانب تأشيرات لتغطية الجنازة على الأرض، والحديث مع عدد من المشاركين في التشييع، ولمس معالم الحزن والغضب والولاء بأنفسهم. في هذا السياق، ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، في تقرير، أنه بعد شهرين من الهجمات التي شنّتها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، حقّقت جنازة السيد خامنئي «هدفها بالفعل، بعدما استقطبت حشوداً هائلة، وكشفت عن تخطيط كافٍ وتدابير سلامة حالت دون وقوع أيّ حوادث خطرة». وبدلاً من أن تكشف التحركات الحاشدة في إيران خلال الأيام الأخيرة عن «ديناميكيات جديدة» في السياسة الإيرانية، فقد أظهرت أن «القاعدة الأساسية للنظام لا تزال قوية»، وذلك بحسب المصدر نفسه. بالتوازي، أسهم حضور كبار المسؤولين الإيرانيين، والذين ظهر الكثير منهم علناً للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب، في تعاظم «الدعوات التي تطالب بالانتقام، التي تردّدت أصداؤها طوال المراسيم». حتى إن بعض تلك الأصوات دعت بشكل مباشر إلى اغتيال الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ورئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، بهدف الانتقام.

وبحسب «واشنطن بوست»، نقل الصحافيون عن مشاركين في التشييع تأكيدهم أنه «من الضروري أن يكون الشعب أكثر اتحاداً في مواجهة العدوان»، فيما تحدّث بعضهم الآخر عن أنهم كانوا ينتظرون الحدث منذ أشهر ليعيشوا «الحداد» بشكل صحيح، واصفين المرشد الراحل بـ«الأب، بل أعظم من ذلك»، ومعبّرين عن حزنهم لأنهم لن يكونوا قادرين «على رؤيته مجدداً». ومن جهتها، نشرت شبكة «سي إن آن» تقريراً جاء فيه أنه رغم الحرب المكلفة مع اثنين من أقوى الجيوش في العالم، والجنود، وعمال الإغاثة، وحتى مجموعات العزاء الدينية لتنظيم الجنازة وإدارة ملايين الزوار الذين كان من المتوقّع توافدهم إلى المدن والمواقع المقدسة في جميع أنحاء إيران والعراق لوداع آية الله».

وطبقاً للمصدر نفسه، لا يجب إغفال «الرمزية المتعمّدة على الأرجح للتواريخ المختارة»، لا سيما أن «جثمان خامنئي يرقد في يوم الاستقلال الأميركي رقم 250، في حين يتزامن يوم رئيس آخر من الجنازة مع إحياء ذكرى شيعية كبرى لوفاة شخصية دينية تاريخية». وبصورة أعمّ، جرى تنظيم التشييع ليكون أقرب إلى استعراض للنصر يرمز عبر ثلاث مدن إيرانية وموقعَين مقدسَين في العراق المجاور، وذلك لإثبات أن «الرجل لم يخسر المعركة، حتى في مماته». ونقلت الشبكة عن سينا طوسي، كبير الباحثين غير المقيمين في «مركز السياسة الدولية»، قوله إن «عملية الاغتيال جعلت خامنئي أقوى بكثير من الناحية الرمزية في وفاته ممّا كان عليه في حياته. يجري تصوير خامنئي الآن كمرجعية دينية شهيدة، على غرار أئمة الشيعة المبجلين الذين قضوا شهداء، والذين ثبتت صحة رؤيتهم للعالم عبر الطريقة التي ماتوا بها». بدورها، نقلت صحيفة «فايننشال تايمز» عن حارث حسن، وهو أكاديمي عراقي في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، قوله إن النظام الإيراني «يحاول استعراض القوة، ليقول إن محور المقاومة التابع له لم يتمكن من مواجهة هذا التهديد الوجودي فحسب، بل خرج منه أكثر قوة». وأشار حسن إلى أن إيران وحلفاءها «يظهرون أنهم لا يزالون مؤثرين، وأن مشروعهم الإقليمي لا يزال يحظى بالدعم، ليس من جانب الإيرانيين فحسب، بل وأيضاً من قبل العرب والمسلمين الشيعة في جميع أنحاء المنطقة».

جرى تنظيم التشييع ليكون أقرب إلى «استعراض للنصر» (أ ف ب)

> **أسهم حضور كبار المسؤولين الإيرانيين في تعاظم الدعوات التي تطالب بـ«الانتقام»**

(الأخبار)

الحدث

النسخة الثالثة من «الناتو»
تركيا تُخاطر بعلاقاتها مع إيران

محمد نور الدين

أعدّت تركيا كلّ التدابير اللازمة لتكون قمّة زعماء دول حلف «الناتو»، في عاصمتها أنقرة، «قمّة تركيا»، التي أرادت عبرها أن تُظهر موقعها الأساسي ودورها المحوري في أكبر منظمة عسكرية في العالم. وبرز، في هذا السياق، حرص أنقرة على تظهير علاقتها «الممتازة» بواشنطن، وهو ما تجلّى في الاستقبال الاستثنائي الذي حظي به الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في القصر الرئاسي، والذي شاركت فيه فرق من الإنكشارية، وأخرى تمثّل الدول الست عشرة التي أسّسها الأتراك عبر تاريخهم، فضلاً عن طائرات مقاتلة رسمت في السماء العلم الأميركي. وفي حين وصفت الصحف التركية الموالية الزيارة بـ«التاريخية»، مشبّهةً ترامب بـ«بابا نويل»، الذي أتى حاملاً الهدايا لتركيا، بدا الحديث الودّي بين الرئيسَين، وما أطلق خلاله من وعود، متّسقاً مع تلك الصورة.

إذ قال ترامب إنه «لولا تركيا لما حضر المؤتمر»، مشيداً كالعادة بإردوغان و«جيشه القوي». وأشار إلى أن «لدينا كيمياء جيدة جداً مع إردوغان. إنه زعيم عظيم. لقد دعاني فلبّيتُ الدعوة»، مذكّراً بإطلاق سراح القس الأميركي، أندريه برونسون، عام 2018، بقوله: «حينها اتصلت بإردوغان وأطلق سراح برونسون». ومن جهته، لفت الرئيس التركي إلى أن «وجود الصديق العزيز ترامب حالياً في قمة أنقرة، يمنحنا المزيد من القوة. وأريد أن أعبّر عن أهمية هذه الزيارة إلى أنقرة». وفي حين تتطلّع تركيا إلى تعزيز قدراتها العسكرية بالعودة إلى برنامج إنتاج طائرات «إف 35» المقاتلة المتطوّرة، والذي كانت أُخرجت منه بعد شرائها منظومة «أس 400» من روسيا إثر انقلاب 2016، وعد ترامب ببيع تركيا خمساً من تلك الطائرات، وقال: «ولم لا؟ سنفكّر بالتأكيد في شيء ما»، ليردّ عليه إردوغان بأن «لديه وعداً لنا في ما يتعلّق بخمس طائرات من طراز إف 35. السيد ترامب يحافظ دائماً على كلمته، وأعتقد أنه سيتمّ اتخاذ قرار جيّد». على أن أيّ قرار من النوع المذكور لن يكون محبّذاً بالنسبة إلى إسرائيل واليونان اللتين تعتبران أنه يهدّد تفوّقهما الجوي في المنطقة؛ وفي هذا الإطار، نبّه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في مقابلة مع شبكة «سي إن إن»، إلى أن منح تركيا مقاتلات «إف 35» «سيدمّر توازن القوى في الشرق الأوسط»، وهو «لن يجلب الاستقرار، بل سيقود إلى مزيد من العدوان» -على حدّ زعمه- معتبراً أن أنقرة «ليست نموذجاً للحليف الأميركي».

> **يواجه احتمال انخراط تركيا في الصيغة الجديدة لـ«الناتو» انتقادات كثيرة حتى داخل البلاد**

كذلك، فإن إعادة تركيا إلى برنامج «أف 35» يتطلّب موافقة «الكونغرس» الذي أقرّ، عام 2020، قانوناً يمنع عودة تركيا إلى البرنامج المذكور طالما أنها تحتفظ بمنظومة «إس-400». وفي هذا الإطار، أعلن 18 عضواً في مجلس النواب، بقيادة الديمقراطية دينا تيتوس، معارضتهم أيّ صفقة محتملة مع أنقرة حول «أف 35»، معتبرين أن بيع هذه المقاتلات لتركيا في ظلّ استمرار وجود المنظومة الروسية لديها «سيشكل انتهاكاً للقانون الأميركي والعقوبات المفروضة على أنقرة»، بحسب ما نقلَه موقع «أكسيوس». لكن ترامب كان أعلن أيضاً أنه سيرفع العقوبات الأميركية على تزويد تركيا بقطع غيار لطائراتها العسكرية، والمعروفة بقانون «CAATSA» الذي يفرض عقوبات على الشركات العسكرية التركية التي تتعامل مع روسيا، قائلاً: «لا نريد فرض عقوبات على الأصدقاء»، مضيفاً أن «تركيا كانت أكثر ولاء من دول أخرى»، في إشارة إلى الحلفاء الأوروبيين.

ويأتي ذلك في وقت تسعى فيه تركيا إلى فرض صورتها القوية على أعضاء الحلف، وإشعارهم بأن دورها أساسي للدفاع عنهم في مواجهة التهديدات الآتية من الجناحَين الشرقي والجنوبي. ولكن تركيا لا تريد أن تؤدّي هذا الدور مجاناً أو خوفاً، بل تريد أن تقايضه بمكتسبات سياسية، ليس أقلّها عودة الحوار مع أوروبا، وتسهيل ضمّها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، والمشاركة في خطّطه الدفاعية. ولا يزال التكتّل يرفض هذه العضوية بدعوى بمعايير الديموقراطية والقانون وحقوق الإنسان التي لا تفي بها تركيا بالنسبة إليه، علماً أن الأوروبيين لا يحرّكون الآن ساكناً إزاء حملة إردوغان على المعارضة، والتي تشمل الاعتقالات والملاحقات وتوظيف القضاء ضدّ أبرز الخصوم، وخصوصاً حزب «الشعب الجمهوري». لكن التحدّي الأكبر الذي يواجه تركيا، يتمثّل في انتقال الحلف من نسخته التقليدية خلال الحرب الباردة، والتي كان لأنقرة دور كبير فيها في مواجهة الشيوعية، إلى نسخته الثانية الضعيفة، منذ التسعينيات حتى الآن، وصولاً إلى محاولات إقرار النسخة الثالثة، والتي تستهدف توجيه تركيز «الناتو» إلى الشرق، لمواجهة روسيا وإيران، وخلفهما الصين. ويواجه احتمال انخراط تركيا في تلك الصيغة انتقادات كثيرة حتى داخل البلاد، من منطلق أنه سيورّطها في تحدّيات هي في غنى عنها، وغير معروفة التداعيات.

وممّا يحفّز تلك الانتقادات، أن إردوغان، الذي كان أعلن أنه يتطلّع إلى تأدية دور في تحسين العلاقات الإيرانية - الأميركية، لا يخفي جموحه إلى تبوّء موقع قيادي عالمي، ومن بوّابة حلف «الناتو» بالذات، وهو ما جعله يسكت مثلاً على إعلان ترامب أنه أعطى تعليماته، من أنقرة بالذات، لضرب إيران، ووصفه الإيرانيين بـ«الأشرار والحثالة». كما إن أنقرة لا تمانع مطلب ترامب رفع حجم مساهمتها في الإنفاق الدفاعي لـ«الناتو»، كونها أصلاً توجّه الكثير من إمكاناتها لتطوير القدرات العسكرية.

ويضع هذا الأداء تركيا أمام تحدّيَين: تخصيص الجزء الأكبر من ميزانيتها ومواردها للإنفاق العسكري في إطار «الأطلسي»، واحتمال تردّي علاقاتها مع كلّ من روسيا وإيران أولاً، والصين ثانياً، خصوصاً أنها تقع على حدود الدول التي تستهدفها النسخة الجديدة من الحلف، ويراد منها أن تؤدي دوراً ريادياً فيها، مع ما يستتبعه ذلك من احتمالات تصعيد التوتر، ونشوب حروب، ومخاطر على أمن البلاد واستقرارها.

أمّا الحلفاء الأوروبيون، ورغم أنهم حاولوا مقاومة طلب ترامب رفع مساهمة الدول الأعضاء في الإنفاق الدفاعي لـ«الناتو»، من 2 في المئة من إجمالي الناتج القومي لها، إلى 3,5 في المئة عام 2029، ثمّ إلى 5 في المئة عام 2035، فإنهم بدأوا بالفعل سلوك هذا المسار. ومع ذلك، فإن أداءهم لا يروق ترامب الذي لا يفتأ يهدّدهم بأنه لن يدافع عن أوكرانيا، ولا عن أوروبا، إذا لم يرفعوا مساهمتهم في تركيا ضدّ المعارضة، وتطلّعه إلى إجبار الأكراد على القبول بما سيطرحه عليهم من حلول لا توفّر لهم مطالبهم في ترجمة هويتهم الثقافية واللغوية، ليصل الى منتهى السعي، وهو تعديل الدستور وتجديد ولايته الرئاسية للمرة الرابعة».

كأس العالم

«فساد وقمع»: أهلاً بكم في مونديال 2026!

كشفت النسخة الجارية من كأس العالم عن الوجه الحقيقي للاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا». إجراءات مريبة وقرارات مشبوهة وضعت رئيس الاتحاد جياني إنفانتينو وفريقه تحت المجهر، وسط انتقادات واتهامات لاذعة قد تجرّه إلى قاعات المحاكم

حسين فحص

هي النسخة الأقل راحةً وانضباطاً من كأس العالم منذ سنوات طويلة، وربما في التاريخ بأكمله. ظهر ذلك قبل قص شريط البطولة حتى، حيث مارست الولايات المتحدة التي تستضيف العدد الأكبر من المباريات (78 مباراة) تضييقات بالجملة بحق اللاعبين والأجهزة الفنية والإدارية

مارست الولايات المتحدة تضييقات بالجملة تحت دعم «فيفا»

والجماهير، تحت تشريع ودعم «فيفا» ورئيسها جياني إنفانتينو المقرّب بطريقة مثيرة للشك من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، خاصة بعدما قدم إنفانتينو لترامب جائزة الفيفا للسلامة، كتعويض عن عدم إعطائه جائزة نوبل للسلام.

فضائح عدة طاردت الاتحاد الدولي خلال البطولة الجارية، آخرها ما حصل في المباراة التي خسرتها مصر أمام الأرجنتين (3-2)، حيث رصدت عدسات الكاميرات رد فعل حزيناً لإنفانتينو لحظة ضياع ركلة جزاء للاعب الأرجنتيني ليونيل ميسي في مباراة شهدت قرارات تحكيمية «مشبوهة» ضد مصر، وذلك بعد أيام قليلة من تصريح إنفانتينو المثير للجدل بأنه عاش مباراة الأرجنتين ضد الرأس الأخضر «بقلبه»، ما عكس تحيّزاً غير مسبوق نظراً إلى مركز رئيس «فيفا» الحساس الذي قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.

فضائح عدة طاردت «فيفا» خلال البطولة الجارية أخرها ما حصل في المباراة التي خسرتها مصر أمام الأرجنتين

ومع ذلك، فهذه ليست سوى أحدث فضيحة من هذا القبيل تُحيط بالهيئة الحاكمة وقائدها خلال المونديال الأميركي.

فضائح بالجملة

قبل أيام، ألغى «فيفا»، بوساطة من ترامب والبيت الأبيض، بطاقة حمراء للاعب الأميركي بالوغون الذي طُرِدَ بداعي ارتكاب «لعب عنيف» بعد تدخّل ضد طارق محرموفيتش، مدافع البوسنة والهرسك. عاد بالوغون إلى المنافسات وشارك في مباراة الدور الـ16 ضد بلجيكا وسط فضيحة من هذا القبيل تُحيط بالفيفا (حسمها المنتخب البلجيكي رغم التحيّز لصالح أميركا بنتيجة 4-1).

وقبل قرعة كأس العالم مباشرةً، أعلنَ «فيفا» أنّ مباريات البطولة ستُقسم فعلياً إلى أربعة أشواط من خلال تطبيق فترات ترطيب إلزامية مدتها ثلاث دقائق. جاء ذلك ظاهرياً بسبب مخاوف من موجة حر شديدة في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (الدول المستضيفة) خلال البطولة، لكن الهدف الأساسي تمثّل بزيادة أرباح «فيفا» وشركائه في البث والتسويق. في نهاية المطاف، أدّت فترات الراحة إلى تمديد وقت المباريات بست دقائق إضافية على الأقل، ما لاقى استياءً شديداً من الجماهير الحاضرة في الملاعب ومن المشاهدين خلف الشاشات.

تزامنَ ذلك مع ارتفاع كبير في أسعار تذاكر مباريات المونديال بسبب اعتماد «فيفا» لنظام التسعير الديناميكي، حتى ترامب نفسه صرّح بأنه «لن يدفع» هذه الأسعار الباهظة. من جهته، دافع الاتحاد الدولي لكرة القدم عن هذا الأمر بالقول إن هذه الأسعار تتماشى مع أسعار الفعاليات الرياضية الأخرى في أميركا الشمالية، وأنّ صافي الإيرادات سيُعاد استثماره في كرة القدم العالمية. وتجلّت بوادر فقدان «فيفا» للسيطرة على بطولة كأس العالم عشية انطلاقها، عندما مُنِعَ الحكم الأول في أفريقيا، عمر ارتان، من دخول الولايات المتحدة، بعد أن اتهمت إدارة ترامب الحكم الصومالي بالارتباط بـ«أعضاء مشتبه بهم في منظمات إرهابية»، وهو ما نفاه الحكم. وردّ إنفانتينو في مؤتمر صحافي قائلاً إنه لا يملك صلاحية نقض قرار الجهة المنظمة للبطولة، ودعا منتقديه إلى التهدئة.

كما هو الحال مع ارتان، سمحَ «فيفا» لإدارة ترامب بالتضييق على مشاركة إيران في كأس العالم. والمنتخب الذي كانت مبارياته كلها في أميركا، كان ينام في المكسيك ويدخل يوم المباراة إلى أميركا، مع كل ما يسببه ذلك من إرباك وتعب للاعبين، ثم يغادر بعد ساعة واحدة من إنهاء اللقاء، تزامناً مع حجز لاعبين وأفراد من الجهاز الفني والإداري الإيراني قسرياً داخل المطار. كل هذا يضاف إليه التفتيش المذل لمنتخبات ألمانيا والسنغال وبلجيكا في المطارات، والتنظيم السيئ للبطولة...

هو مونديال كارثي بكل المقاييس. بعيداً من الجانب الفني الذي تعزّزت جماليته بسبب زيادة معدل الأهداف الناتجة من رفع عدد المنتخبات إلى 48، فإن نسخة كأس العالم 2026 ستظل محفورةً في ذاكرة كرة القدم المظلمة كواحدة من أكثر النسخ فساداً وقمعاً.

مباريات ربع النهائي

الخميس 2026/7/9			
المغرب	x	فرنسا	23:00
الجمعة 2026/7/10			
إسبانيا	x	بلجيكا	22:00
الأحد 2026/7/12			
النرويج	x	إنكلترا	12:00 (منتصف ليل السبت الأحد)
الأرجنتين	x	سويسرا	4:00

من الموندیال

كلوب راغب في المنتخب الألماني

ألمح يورغن كلوب إلى رغبته في توقيع عقد طويل الأمد عند قيادة منتخب ألمانيا، مثلما كان يفعل في تجاربه السابقة مع الأندية التي عمل بها.

ويبقى كلوب (59 عامًا) المرشح الأبرز لخلافة يوليان ناغلسمان الذي استقال من تدريب منتخب ألمانيا بعد توديع كأس العالم 2026 بالخسارة أمام باراغواي في الدور الـ32 من بطولة كأس العالم المقامة في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وعمل كلوب مع ثلاثة أندية لفترات طويلة، وهي ماينز الألماني من 2001 إلى 2008، وبوروسيا دورتموند الألماني من 2008 إلى 2015، وأخيرًا ليفربول الإنجليزي من 2015 إلى 2024.

وقال كلوب الذي يشارك في تحليل مباريات كأس العالم عبر قناة «ماغينتا تي في»: «عملت في الأندية لفترة طويلة، ولم يكن الفريق الأول هو الأهم بالنسبة إليّ».

وأكد مدرب ليفربول السابق أنه لعب دورًا في إقناع رودي فولر بالاستمرار في منصبه كمدير رياضي للاتحاد الألماني لكرة القدم.

وأضاف: «إذا استمر فولر، ستكون خطوة مفيدة، لأنه شخص على دراية تامة بكل التفاصيل».

وتابع: «فولر يملك خبرات عريضة في كرة القدم، وخاصة خلال عمله في الاتحاد الألماني لكرة القدم، بينما لا أملك خبراته نفسها إذا أصبحت مدربًا للمنتخب، لأنني لم أكن لاعبًا دوليًا أو مدربًا لأي منتخب».

في السياق، قرر رودي فولر المدير الرياضي بالمنتخب الألماني، تجديد عقده حتى بطولة أمم أوروبا 2028، وذلك بعدما أجرى محادثات مع يورغن كلوب لتولي منصب المدير الفني للفريق، إلى جانب باقي المسؤولين في الاتحاد. وقال فولر في حديث لوسائل الإعلام الألمانية: إنه يرغب في المساهمة في إعادة بناء الفريق بعد خروج ألمانيا من كأس العالم مبكرًا للمرة الثالثة على التوالي.

وأضاف في تصريحات لصحف «بيلد» و«فرانكفورتر روندشاو» و«زود دويتشه تسايتونغ» ودار نشر «فونكه» ومجلة «كيكر»: أن كلوب أكد له في اتصال هاتفي إمكانية العمل مع المنتخب.

عاشور وشوبير على أعتاب الاحتراف الأوروبي

قدم منتخب مصر برمته ملحمة كروية لا تُنسى في كأس العالم 2026 واستحق أن ينال إشادة العالم أجمع بعدما خرج أمام بطل العالم منتخب الأرجنتين في مباراة شابها الكثير من الجدل التحكيمي.

هناك أكثر من نجم لمنتخب مصر في البطولة، فبخلاف نجميه الأكثر بروزًا في الملاعب الأوروبية محمد صلاح وعمر مرموش، تبدو الفرصة مؤاتية جداً لاثنين من أهم نجوم المنتخب المصري كي يبدأ تجربة الاحتراف وعلى أعلى مستوى نظرًا إلى المستوى المبهر الذي قدماه في البطولة، وهما الثنائي مصطفى شوبير وإمام عاشور. إنهما الأقرب لخوض تجربة الاحتراف الأوروبي عقب نهاية منافسات كأس العالم 2026، بعدما قدما مستويات استثنائية مع منتخب مصر، وأسهما في وصول الفراعنة إلى الدور الـ16 للمرة الأولى في تاريخهم، ليجذبا أنظار عدد من الأندية الأوروبية. وكشفت قناة «مودرن إم تي آي» (Modern MTI) أن إحدى كبرى شركات التسويق الإنكليزية عقدت جلسة مع ممثلي إمام عاشور في مقر إقامة بعثة منتخب مصر، لبحث مستقبله وإمكانية انتقاله إلى الدوري الإنكليزي، في ظل اهتمام ثلاثة أندية بالحصول على خدماته، هي: ليدز يونايتد، ونوتنغهام فورست، وهال سيتي.

في المقابل، أكدت جريدة الأهرام أن الحارس مصطفى شوبير أصبح بدوره محط أنظار عدد من الأندية الأوروبية، بعد الأداء اللافت الذي قدمه في المونديال، وعلى رأسها وست هام يونايتد الإنكليزي، وفالنسيا وجيرونا الإسبانيان.

كلمات متقاطعة 5124

أفقيا

1- عاصمة ولاية لويزيانا الأميركية – 2- في العود – شجرة ضخمة في أفريقيا – 3- عاصفة بحرية – ماركة أجهزة كهربائية – 4- نوع من الحمام البري – من الحبوب – 5- تحمله الأشجار – عمود من خشب يُنصب عليه شراع السفينة – 6- مدينة أثرية في مصر – دبّ صيني – 7- دقّ وفتّ وسحق – نهر في فرنسا – حاك الثوب – 8- ماركة سيارات – في الجسم – عملة اسيوية – 9- يُستخرج من البحر – عائلة مؤرخ هندي قديم – 10- مارشال فرنسي راحل

عمودياً

1- عاصمة الاسكا – من الخضر – 2- مدينة كندية – 3- إحسان – عظمة ومجد – يستعمل في البناء – 4- جذع الشجرة – اصرّح – 5- بائع التبن – نهر إيطالي – ود – 6- بحيرة مالحة في تركيا – ثوب ترتديه الهندبّات – 7- عائلة مهندس معماري ألماني راحل استاذ فن الباروك – إحدى الإمارات العربية المتحدة – 8- مرض صدري – نضدّ الشيء – خنزير بزي – 9- للندبة – نهر روسي ينبع من سيبيريا ويصبّ في بحر كارا – 10- مقبرة – طفل ما زال في بطن أمه

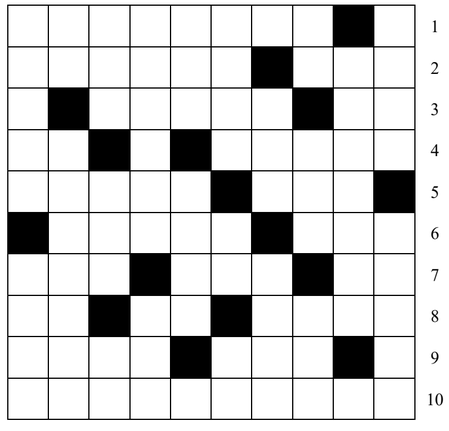

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بوتسدام – أ أ – 2- رشيد – فلك – 3- يم – برودواي – 4- مساري – سل – 5- جوارب – دركي – 6- تقلي – ناتال – 7- اري – جاني – 8- زمزم – بلو – 9- نبي – عبس – ري – 10- ماركو بولو

عمودياً

1- بريدج تاون – 2- وشم – وقرّ – بم – 3- تي – ماليزيا – 4- سد بسري – 5- راب – جزعك – 6- أزور – نامبو – 7- ديدان – سب – 8- فو – رتيب – 9- ألاسكا – ليل – 10- أكيلي لاورو

sudoku 5124

1	4	3	2			6		7
				5	6		4	
					1		3	
		6		1			2	
2		9				5		4
	1			9		8		
	3							
	5		9	2				6
6		2		4		3	7	1

حلول الشبكة السابقة

7	3	1	8	5	6	9	4	2
2	4	8	9	3	7	5	1	6
5	9	6	2	4	1	7	8	3
1	6	4	3	7	5	2	9	8
9	2	5	1	8	4	6	3	7
8	7	3	6	9	2	4	5	1
4	1	7	5	2	3	8	6	9
3	5	9	7	6	8	1	2	4
6	8	2	4	1	9	3	7	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 421

كلمة السر من 7 حروف: إحدى الكوارث الطبيعية في العالم

انهيارات – الاوبئة – اعاصير – بركان – تسونامي – تصدعات – ثيار – ثلج – حوادث – حم – زلازل – سيول – ظواهر – عواصف – فيضان – قحط – مناخ – هزة

ا	ع	ا	ص	ي	ر	ل	ن	ب	ي
ف	ص	ا	و	ع	و	ا	ر	ا	م
م	ن	ا	خ	ي	ض	ك	ة	ا	ا
ث	ز	ح	س	ي	ا	ل	ذ	ن	ن
د	ر	ل	ف	ن	ط	ت	ب	ه	و
ا	ه	ر	ا	ر	ح	ص	و	ي	س
و	ا	ا	ث	ز	ق	د	ا	ا	ت
ح	و	ي	ل	م	ل	ع	ل	ر	ه
ذ	ظ	ت	ج	ح	ا	ا	ا	ا	ز
ا	ن	ه	ي	ا	ر	ت	ق	ت	ة

حلول الشبكة السابقة: خميس مشبوط

عملية حسابية 421

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

13	X		٪		=	65
X		X		X		
	X		–		=	76
٪		٪		+		
	X	3	X		=	72
=		=		=		
26		25		22		

حلول الشبكة السابقة

50	٪	2	٪	5	=	5
٪		X		X		
10	+	35	٪	5	=	9
X		=		X		
9	X	11	٪	3	=	33
=		=		=		
45		59		75		

شبكة العنكبوت 421

إعداد نعوم مسعود

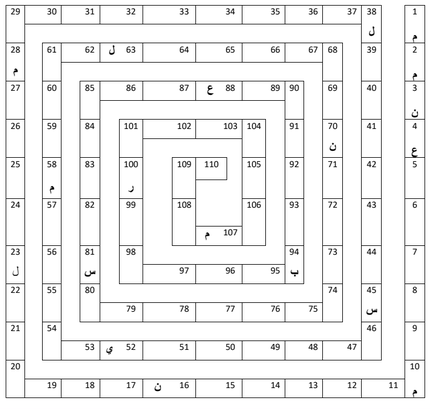

1 – 4 بلدة لبنانية في قضاء عكار
3 – 12 عارضة أزياء بريطانية شهيرة
11 – 16 مصبف سوري
14 – 23 كاتبة وروائية اميركية من رواياتها « خمسة ايام في باريس »
21 – 28 برنامج مراسلة مجاني على شبكة الانترنت
27 – 35 احدى الامارات العربية المتحدة
35 – 42 لاعب كرة قدم مصري يُعرف بإسم « دونغا »
41 – 52 ملك ليبي راحل أطاح به انقلاب عسكري بقيادة معمر القذافي
51 – 60 مدينة مغربية
58 – 71 احد اهم الآباء المؤسسين لدولة الارجنتين صمّم علم بلاده
70 – 76 عاصمة موريتانيا
86 – 76 عاصمة ليبيا
85 – 88 رياضي يحمل الاثقال امتحاناً لقوته
92 – 88 مدينة أردنية
92 – 95 مدينة تونسية
94 – 103 مؤذن الرسول
102 – 107 ملك جبيل اكتشفت على ناووسه اقدم الفباء
107 – 110 مواطن من بلد عربي

حل شبكة العنكبوت السابقة

الدمام – اميريغو فيسبوتشي – تشي غيفارا – راسبوتين – ناديا جمال – الحمامات – تفاح – احمدشوقي – يوسف ادريس – سالمونيلا – لاريوخا – خالد بن الوليد – ديغول – لاغوس – سنغرو – روما – ماركو بولو – لوساكا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5124

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالمة أحياء بحرية وكاتبة علمية أميركية (1907-1964). مُنحت جائزة الكتاب الوطني

2+5+6+3+1 = البطن الضخم ■ 9+10+11+7 = حمام بخاري ■ 4+8 = سقي

حل الشبكة الماضية: **سعاد عبدالله**

يحدث في القاهرة الآن

لعنة «قوت القلوب» تطيح بوزيرة الثقافة المصرية

حكم قضائي يحسم الجدل: جيهان زكي «سارقة»!

من نزاع حول الاقتباس إلى أزمة أطاحت بوزيرة الثقافة المصرية. حكم قضائي أدان جيهان زكي بالاعتداء على الحقوق الفكرية للكاتبة سهير عبد الحميد، فدفعها إلى الاستقالة. قضية «قوت القلوب الدمرداشية» تفتح مجدداً ملف الملكية الفكرية والمسؤولية السياسية في مصر: هل تحمي المناصب أصحابها من المحاسبة؟

القاهرة ـ **عبدالله رامي**

لم تعد القضية مجرد نزاع بين مؤلفين حول حدود الاقتباس والنقل، بل تحولت إلى واحدة من أكثر القضايا إثارة للنقاش داخل الوسط الثقافي والسياسي المصري. إذ وضعت وزيرة الثقافة المصرية جيهان زكي في مواجهة حكم بات صادراً عن محكمة النقض، وانهى أشهراً من التقاضي وأعاد ملف حماية حقوق الملكية الفكرية إلى صدارة المشهد.

في آخر درجات التقاضي، رفضت محكمة النقض الطعنين المقدمين من وزيرة الثقافة، وأيدت الحكم الصادر من المحكمة الاقتصادية بإدانتها في القضية المقامة من الكاتبة والصحافية والروائية سهير عبد الحميد، بشأن الاعتداء على حقوقها الفكرية في كتاب تناول شخصية قوت القلوب الدمرداشية.

بدأت القصة عندما تقدمت الكاتبة سهير عبد الحميد بدعوى قضائية أكدت فيها أنّ كتابها البحثي «اغتيال قوت القلوب الدمرداشية سيدة القصر» تعرّض للنقل الكامل والحرفي في كتاب آخر لجيهان زكي بعنوان «كوكو شانيل وقوت القلوب... ضفائر التكوين والتخوين»، الصادر عن «الهيئة المصرية العامة للكتاب»، معتبرة أنّ ما جرى تجاوز حدود الاقتباس العلمي إلى نقل أجزاء تمثل بنية الكتاب الأساسية.

جدل حول المسؤولية السياسية والأدبية لمن يشغل المناصب العامة

لم تعتمد المحكمة على ادعاءات أي من الطرفين، بل لجأت إلى لجنة ثلاثية من خبراء الملكية الفكرية لفحص الكتابين ومقارنة مضمونهما. وانتهى التقرير الفني إلى وجود نقل حرفي واقتباسات مطولة تؤثر في استقلالية العمل الأصلي، وهو ما استندت إليه المحكمة الاقتصادية في إصدار حكمها بإلزام جيهان زكي بدفع تعويض قدره 100 ألف جنيه، مع سحب الكتاب محل النزاع من التداول ومنع بيعه أو تداوله.

ورغم صدور هذا الحكم، لم ينتهِ المسار القضائي عند تلك المرحلة، إذ لجأت الوزيرة إلى محكمة النقض بطعنين متطابقين في مضمونهما، دفعت خلالهما بأنّ ما ورد في كتابها يندرج تحت مفهوم «الاقتباس المباح» الذي يسمح به القانون، وأنها أشارت إلى المصدر ضمن المراجع العلمية، بما ينفي وجود اعتداء على حقوق المؤلفة.

غير أنّ هذا الدفاع لم يغيّر من مسار القضية، فقد أوصت نيابة النقض برفض الطعنين، قبل أن تؤيد المحكمة هذه التوصية، الإثنين الماضي، لتصبح الأحكام السابقة نهائية وباتة، ويغلق الملف قضائياً بحكم لا يقبل طريقاً آخر من طرق الطعن.

وقبل أقل من 24 ساعة على صدور الحكم، أطاحت قضية حقوق «ملكية فكرية» بوزيرة الثقافة، إذ أعلنت الحكومة، مساء الثلاثاء، قبول استقالتها التي تقدمت بها «لرفع الحرج عن الحكومة في هذه القضية الشخصية» بحسب البيان الحكومي.

وزيرة ثقافة ضد حقوق الملكية الفكرية!

أعاد الحكم إلى الواجهة الجدل الذي أثاره اختيار جيهان زكي، عضو مجلس النواب وأستاذة الحضارة المصرية القديمة والباحثة في مركز البحوث العلمية في جامعة السوربون في فرنسا، لمنصب وزير الثقافة. منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة، كانت القضية لا تزال متداولة أمام محكمة النقض، وهو ما دفع كثيرين آنذاك إلى التساؤل حول مدى ملاءمة اختيار شخصية تواجه نزاعاً قضائياً يتعلق بحقوق الملكية الفكرية لتولي مسؤولية الوزارة المعنية بحماية الإبداع والمبدعين.

وأمام هذا الجدل، كانت الحكومة قد دافعت عن موقفها، وأكد وزير الدولة للإعلام ضياء رشوان، خلال مؤتمر صحافي عقده في شباط - فبراير الماضي، بأنّ القضية لم يكن قد صدر فيها حكم بات، موضحاً أنّ هناك فارقاً قانونياً بين الحكم النهائي والحكم البات، وأن الكلمة الأخيرة ستكون لمحكمة النقض، باعتبارها آخر درجات التقاضي. وأضاف أنّ الحكومة ستتعامل مع الموقف في ضوء ما سينتهي إليه الحكم وما يرتبه من آثار قانونية.

الدفاع الحكومي المنحاز لوزيرة الثقافة تسبّب أيضاً في حملة هجوم شرسة ضد الكاتبة سهير عبدالحميد صاحبة الدعوى خلال الفترة الماضية، ولكن في أول تعليق بعد صدور الحكم النهائي، قالت عبدالحميد: «كنت واثقة أن حقي لن يضيع».

حصانة الوزيرة

منذ شباط الماضي، مع تولي جيهان زكي وزارة الثقافة، تمتعت بما يشبه حصانةً من النقد والانتقادات الصحافية، وتكاد تكون أول وزيرة ثقافة لم تجرِ أي حوارات صحافية خلال فترة توليها المنصب، وهو ما أرجعه بعضهم إلى قوة ونفوذ شقيقها السفير حسام زكي، الأمين المساعد لجامعة الدول العربية.

ورغم استقالتها، أكّدت زكي أنها ستستكمل اتخاذ جميع الإجراءات القانونية المتاحة، بما في ذلك «التماس إعادة النظر في الأحكام» وفقاً لما يتيحه القانون، مشدّدة على أن «ممارسة الحقوق القانونية لا تتعارض مع احترام الأحكام القضائية».

ومع صدور حكم النقض، عاد النقاش بقوة داخل الأوساط الثقافية وعلى منصات التواصل الاجتماعي، لكن هذه المرة من زاوية مختلفة، حيث تجاوز الحديث تفاصيل القضية نفسها إلى التساؤل حول المسؤولية السياسية والأدبية لمن يشغل المناصب العامة، ومدى تأثير الأحكام القضائية النهائية على استمرارهم في مواقعهم التنفيذية.

أعادت القضية تأكيد أهمية قانون الحماية لحقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002، الذي يفرق بوضوح بين الاقتباس المشروع الذي يخدم أغراض البحث أو النقد أو الدراسة مع الالتزام بضوابطه القانونية، وبين النقل الذي يمس جوهر المصنف أو يعيد إنتاجه بصورة تخل بحقوق مؤلفه الأدبية والمالية.

علامة فارقة

وتكمن أهمية الحكم أيضاً في الرسالة التي يبعث بها إلى الوسط الثقافي والبحثي، ومفادها أنّ الإشارة إلى مصدر أو إدراج اسم مؤلف في قائمة المراجع لا يمنح تلقائياً حق نقل أجزاء واسعة من عمله، إذا تجاوز النقل الحدود التي رسمها القانون، أو أخل بأصالة الكتاب واستقلاليته.

وبين الحسم القضائي، والجدل الثقافي، والنقاش السياسي، تبقى هذه القضية علامة فارقة في مسار حماية الملكية الفكرية في مصر، ليس فقط لأنها انتهت بحكم بات ضد وزيرة للثقافة، وإنما لكونها أعادت التذكير بأن حماية الإبداع لا تكتمل إلا باحترام حقوق أصحابه، وأن سيادة القانون تظل المعيار الحاكم، بصرف النظر عن المناصب أو المواقع التي يشغلها أطراف النزاع.

مرآة الغرب

من «الخاتم الواحد» إلى سطوة الخوارزميات، تخوض كيت بلانشيت معركة جديدة ضدّ قوة تستنسخ الوجوه والأصوات والهويات بلا إذن. أطلقت الممثلة الأسترالية أخيراً «سجل الموافقة البشرية». وتمنح المبادرة المجانية الأفراد حقّ تقرير كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لهوياتهم، في مواجهة نموذج تكنولوجي جامح يضع الإبداع والملكية والإنسان نفسه على المحكّ

من «سيد الخواتم» إلى سادة الخوارزميات: كيت بلانشيت تتحدى الـ ai

علي سرور

قبل أكثر من عشرين عاماً، وقفت الممثلة كيت بلانشيت (1969) في دور «غالادرييل» أمام إغراءات القوة المطلقة والهيمنة التي يجسّدها «الخاتم الواحد» في الفيلم الشهير «سيد الخواتم»، محذّرة من ثمنها الباهظ.

أمّا اليوم، فتخوض الممثلة الأسترالية معركة من نوع آخر، تواجه فيها «الخيال» في عالم الواقع، حيث الذكاء الاصطناعي يستبيح الملكيّات الفكرية والثقافية والفنية، بل تعدّى ذلك ليستولي على كامل هوية الإنسان الشخصية. لقد تحولت التكنولوجيا الحديثة إلى قوة غير منضبطة تستنسخ الوجوه والأصوات والهويات، من دون أن يكون لأصحابها حقّ الموافقة أو الرفض.

من رحم هذا التحدّي وكثرة المتضرّرين جانبياً من تسارع ثورة التقنيات الذكية، وُلدت مقاومات فردية وجماعية تسعى في مضمونها إلى حماية حقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية. في هذا الإطار، دخلت بلانشيت على خطّ مواجهة استحواذ الخوارزميات على هويّة الإنسان، مطلقة مبادرة «سجل الموافقة البشرية» كمحاولة لكبح جماح التهافت لأدوات الذكاء الاصطناعي على البيانات من دون رادع جدّي.

رغم مواهبها المتعدّدة والجوائز التي حصدتها، لم تدّع الممثلة الأسترالية دراياتها الواسعة في مجال التكنولوجيا، لكنّها أشارت إلى إدراكها حجم المشكلات الناجمة عن الذكاء الاصطناعي. ودائماً ما جذبت بلانشيت نفسها في المعركة الكبرى التي تخوضها الحشود الهوليودية في مواجهة التحدّيات المصيرية الناتجة من نموذج العمل الحالي غير المنظّم للتكنولوجيا الثورية.

الهوية حقّ خاص

على منبر البرلمان الأوروبي، اختارت الممثلة الشهيرة إطلاق «سجل الموافقة البشرية» قبل أيام، كأداة تتيح للأشخاص حماية صورتهم من الاستخدام غير المصرّح به من قبل الذكاء الاصطناعي. وفي الفعالية التي استضافتها النائبة البلغارية إيفا مايدل في بروكسل، شرحت بلانشيت أنّ المنظمة المسؤولة عن المبادرة RSL Media غير ربحية، تعمل على تطوير أدوات الموافقة المرتبطة بمشاركة البيانات الشخصية. واعتبرت أنّ الهوية تعدّ بمثابة الملكية الفكرية في عصر الذكاء الاصطناعي. لذلك يستحقّ كل شخص أن يمتلك الحق في تقرير السماح باستخدامها من عدمه.

ويوفّر الموقع المجاني للمستخدمين خيارات عدّة، بين السماح الكامل، أو المشروط، وصولاً إلى حظر استخدام الذكاء الاصطناعي لاسمهم وصورهم، إضافة إلى منع التشبّه بالمستخدمين أو تقليد حركاتهم، إلى جانب سمات شخصية أخرى. وبحسب بيان المنظّمة، الأداة متاحة حالياً لجميع الأفراد وكذلك الوكلاء والمديرين، على أن تتمكّن في نهاية المطاف من تقديم حماية صلبة لأعمالهم الفنية والتجارية وحقوقهم الشخصية.

من جهتها، وصفت النائبة عن حزب الشعب الأوروبي، إيفا مايدل، «سجل الموافقة البشرية» بأنه «أداة تضفي الشفافية على الحقوق، وتعزّز الثقة، وتبقي الإبداع البشري في صميم التقدم التكنولوجي».

وحظي إطلاق كيت بلانشيت لشركة RSL Media في أيار (مايو) المنصرم بدعم واسع من كبار الشخصيات في هوليود، بمن في ذلك خافيير باردِيم، وفيولا ديفيس، وتوم هانكس، وهيلين ميرين، وميريل ستريب. مع العلم أنّ الأحرف الثلاثة للمنظمة RSL تشير إلى Really Simple Licensing، أي «ترخيص بسيط حقًّا».

إطار عمل مُختلف

لا تعدّ المبادرة الأولى من نوعها في هذا السياق، كما سبق أن أقرّ الاتحاد الأوروبي قانون الذكاء الاصطناعي في عام 2023، إضافة إلى مشاريع قوانين مُقدّمة في الولايات المتحدة مثل قانون No Flakes لمكافحة التزييف العميق(Deepflakes) . إلّا أنّ جميع هذه الأطر لم ترقَ إلى توفير مسار قانوني جدّي يُمكّن الأشخاص من تحديد كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لهوياتهم.

> المبادرة محاولة لكبح جماح تهافت الذكاء الاصطناعي على البيانات من دون رادع

في سياق متّصل، توفّر شركات تجارية عدّة خدمات لتأمين الهويات الشخصية من الاستعمال غير المشروع المحتمل من قبل الذكاء الاصطناعي، في مقابل تكاليف باهظة. وقد دفع هذا الوضع مشاهير أمثال تايلور سويفت ومايو ماكونهي إلى التقدم بطلبات تسجيل علامات تجارية قانونية لأصواتهم وصورهم كحماية قانونية من مخاطر استحواذها من نماذج الذكاء الاصطناعي.

في خضمّ هذا المعترك، يقول مؤسّسو «سجل الموافقة البشرية» إنّ هدفهم سدّ الفجوة من خلال منصّة مركزية مجانية تتيح للأشخاص حماية صورتهم من دون الحاجة إلى محامين أو خدمات مُكلفة، بما يؤسّس لمعيار يمكن الارتكاز إليه لبناء الجهود التنظيمية المتعلّقة بعمل الذكاء الاصطناعي. وتسمح المبادرة المتاحة للجمهور العام في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إنشاء سجل «هوية» مُرمز زمنياً، يتضمّن اسم المستخدم ومهنته ووصفاً موجزاً عن الشخصية. ثمّ يقدّم النظام نموذجاً يشبه إشارة المرور، إذ يختار اللون الأحمر لمنع استخدام الصورة، أو اللون الأصفر إذا كان مسموحاً ضمن شروط معيّنة، أو الأخضر للسماح باستعمال البيانات بشكل كامل.

من جهة أخرى، قالت المشاركة المؤسسة للمنظمة، نيكي هيكسوم، إنها قدّمت المبادرة إلى شركتي «أوبن أيه آي» و«أنثروبيك»، اللتين تهيمن نماذجهما للدردشة «تشات جي بي تي» و«كلود» على مجال الذكاء الاصطناعي. كما أجرت محادثات مكثّفة مع نقابة «ساغ-أفترا» الأميركية التي تضمّ أكثر من 160 ألف ممثل ومذيع وفنان. إضافة إلى ذلك، كشفت هيكسوم عن سعيها إلى توسعة السجل ليشمل الأعمال المحمية بحقوق النشر مثل الكتب والموسيقى والأفلام.

الإبداع على المحكّ

في مستهلّ تقديمها للمبادرة، قالت بلانشيت إنها تدرك أنّ الذكاء الاصطناعي يمثل «نقطة تحول» في الصناعة، وإنها «مفتونة» بإمكانياته كأداة لإنجاز «المهمات المملة». لكنّها نبّهت إلى توسّع تقنيات الذكاء الاصطناعي «بشكل جامح، من دون رقابة أو تنظيم يذكر». وأشارت إلى أنّها تحاول وضع حدّ لهذا النهج «الطائش» الذي يتبعه بعضهم ممن يعتقدون أنّ «موافقة الإنسان تعوق إبداعك»، مما يزيد من خطر الاستخدام غير المصرح به لأصوات الأشخاص وصورهم.

لذلك، اعتبرت بلانشيت «لكي يظل البشر في صدارة هذه التقنيات، يجب أن تكون الموافقة هي الاعتبار الأول». وقالت الممثلة الشهيرة: «هذا المعيار لن يُحدث ثورة في علاقتنا بين عشية وضحاها. فكلما زاد عدد الأشخاص الذين يتبنونه، زادت فرصته في إحداث تأثير حقيقي. لكن علينا أن نبدأ من مكان ما، لأن اللامبالاة هي عدو الإبداع».

يواصل الذكاء الاصطناعي كتابة فصول جديدة من مسيرة تطوّره، ويترافق ذلك مع بروز مخاطر على الطريقة التي تُستخدم فيها هذه التقنيات من قبل شركات التكنولوجيا الكبرى. ولا تنحصر الأضرار الجانبية على المشاهير الحائزين جوائز أوسكار، بل تمتدّ إلى مختلف شرائح المجتمع التي تقتات منها الخوارزميات. وبمعزل عن الحماسة التي أبداها أعضاء البرلمان الأوروبي، على اختلاف أحزابهم، تجاه المبادرة، تواجه الجهود المختلفة لتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي تحدّيات صعبة، على رأسها نفوذ عمالقة وادي السيليكون على دوائر صنع القرار، لا سيّما مع الأبعاد الجيوسياسية للتقنيّة الحديثة في الصراعات الدولية.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 9 تموز 2026 العدد 5820

حديث الساعة

فضل شاكر... حرّاً!

زكية الديراني

لم تكن حكاية الفنان المعتزل فضل شاكر مجرد ملف عالق أمام المحكمة العسكرية. لقد تحولت إلى قضية رأي عام منذ لحظة اتهامه بالمشاركة في أحداث عبرا (صيدا . جنوب لبنان)، التي راح ضحيتها شهداء من الجيش اللبناني، مروراً بتواريه عن الأنظار قرابة 12 عاماً في مخيم عين الحلوة، وصولاً إلى تخلية سبيله أمس.

الدخان الأبيض يخرج من المحكمة

هكذا، مرّ ملف شاكر بمحطات عدة جعلته من أبرز القضايا الفنية ذات التشابكات السياسية في السنوات الأخيرة، قبل أن يخرج الدخان الأبيض بتخلية سبيله. بعد مرور تسعة أشهر على تسليم نفسه إلى السلطات اللبنانية، وافقت المحكمة العسكرية الدائمة برئاسة العميد وسيم فياض على تخلية سبيل فضل شاكر في القضايا الأمنية الأربع المقامة ضده، وأبرزها ملف عبرا. ونص القرار على تخلية سبيله في ثلاث قضايا مقابل كفالة مالية قدرها مئة مليون ليرة عن كل ملف، وكفالة بقيمة مئتي مليون ليرة في ملف عبرا.

الوعكة الصحية على طاولة المحكمة

شهدت جلسات الاستماع إلى شاكر تطورات عدة في الملفات الموجهة ضده. إلا أنّ التطور الأبرز تمثل في تدهور

وضعه الصحي خلال الفترة الأخيرة، على إثر معاناته من مضاعفات مرض السكري التي أثرت في بصره، وهو ما أخذته المحكمة في الاعتبار بعد نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج.

هل تدخّلت السياسة في القرار؟

على ضفة أخرى، ربطت معلومات متداولة بين إخلاء سبيل صاحب أغنية «بياع القلوب» وتدخلات سياسية من دول خليجية وسوريا، قيل إنها مارست ضغوطاً لإقفال ملفّه. كما أشارت تلك المعلومات إلى أنّ ملف شاكر كان حاضراً في لقاءات وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني في لبنان أخيراً، حيث طالب بإخلاء سبيله، باعتباره أحد الداعمين للثورة السورية. وكان شاكر قد وقف على مسرح «مهرجان موازين» في عام 2012 وقال: «الله يدمر بشار الأسد... الله يأخذ بشار الأسد». وقد أثار هذا التصريح جدلاً واسعاً، قبل أن يعلن شاكر اعتزاله الفن.

هكذا، طُويت أمس صفحة قضائية في رحلة فضل شاكر، ليفتح الفنان صفحة جديدة في مسيرته التي عرفت محطات متقلبة بين الاعتزال والعودة. وتترقّب الساحة الإعلامية تداعيات قرار الحرية لشاكر في ظل الحديث عن رفض أهالي شهداء الجيش اللبناني لهذه الخطوة، بعدما خرجوا إلى الإعلام قبيل تسليم شاكر نفسه إلى السلطات اللبنانية، مطالبين بإنزال أشد العقوبات بحقه، خصوصاً أنّ القرار صدر في عهد الرئيس جوزيف عون، الذي كان يتولى سابقاً منصب قائد الجيش.

وفي وقت تتردّد فيه معلومات عن سفره للاستقرار في إحدى العواصم الخليجية، تبقى هذه المعطيات في إطار المعلومات غير المؤكدة، في انتظار أن يخرج صاحب «وافترقنا» قريباً ليعلن بنفسه خطته الفنية المقبلة.

المفكرة

«إخوة الرضاعة» يصلون إلى «دار النمر»

■ يفتتح «مهرجان الفيلم العربي السابع عشر» عروضه في «دار النمر للفن والثقافة» بفيلم «إخوة الرضاعة» للمخرجة المغربية كنزة التازي، يوم الثلاثاء 21 تموز (يوليو).

تدور أحداث الفيلم في مدينة فاس، حيث يشكّل «فندق الرضاعة» مساحة للتضامن بين النساء اللواتي يرضعن الأطفال المهجورين إلى جانب أطفالهن. ومن خلال قصة مريم، وهي أم عزباء تنشأ بينها وبين الطفل اليتيم كرم علاقة أمومة خاصة، يتناول الفيلم قضايا الأمومة، والوصمة الاجتماعية، والروابط الإنسانية التي تتجاوز صلات الدم، في مواجهة القيود التي يفرضها المجتمع. يُعد العمل أول تجربة إخراجية لكنزة التازي، التي تولّت أيضاً إدارة التصوير والمونتاج، بعد سنوات من العمل في عدد من الأفلام القصيرة والأعمال التلفزيونية.

عرض فيلم «إخوة الرضاعة»: الثلاثاء 21 تموز (يوليو) - من الساعة 6:00 مساءً - «دار النمر» (السوديكو). للاستعلام: 01/367013

العودة إلى عالم تشيخوف

■ في إطار أنشطة «نادي الكتاب العربي»، تنظم مكتبة «السبيل» جلسة نقاش حول أعمال الكاتب الروسي الراحل أنطون تشيخوف (الصورة)، يوم الجمعة 17 تموز (يوليو)، في «مكتبة إلياس خوري».

تدعو في جلسة القرّاء إلى اختيار أحد مؤلفاته وقراءته مسبقاً، تمهيداً لنقاش مفتوح حول عالمه الأدبي وأسلوبه في تصوير الإنسان وتفاصيل الحياة اليومية. يشكّل اللقاء فرصة للتعرّف إلى أحد أبرز كتّاب القصة القصيرة والمسرح في الأدب العالمي، وتبادل القراءات

والانطباعات حول أعماله في أجواء حوارية تجمع محبّي الأدب والقراءة.

لقاء «نادي الكتاب العربي» حول أعمال أنطون تشيخوف: الجمعة 17 تموز (يوليو) - الساعة 5:00 مساءً - «مكتبة إلياس خوري» (الباشورة). للاستعلام: 01/664647

ربّا متّى تتأمل تحوّلات السلطة

■ تواصل الفنانة اللبنانية - اليونانية ربّا متّى بحثها في العلاقة بين الإنسان والقوى التي تتحكم في حياته، من خلال معرضها الجديد «أكبر منا»، الذي يستمر حتى 22 تموز (يوليو) في Maya Art Space.

يتمحور المعرض حول متسلسلة القوى، التي تتخذ من القميص الأبيض، بوصفه رمزاً للسلطة والمكانة والنظام، محوراً بصرياً لأعمالها. فما يبدأ كقطعة ملابس يرتديها الإنسان، يتحول تدريجياً إلى كيان مستقل يزداد حجماً وهيمنة، فيما يتضاءل حضور الجسد ويتلاشى، في استعارة بصرية لكيفية تحوّل السلطة من أداة بيد الإنسان إلى قوة تستحوذ عليه.

ومن خلال تكوينات ضخمة، وخلفيات أحادية اللون، وتباين حاد بين الأبيض والمساحات الداكنة، تتناول متّى موضوعات الطموح والتراتبية والطاعة وجاذبية السلطة، متسائلة عن اللحظة التي يتوقف فيها الإنسان عن امتلاك السلطة لتصبح هي التي تعيد تشكيله. ويطرح المعرض تأملاً في الكيفية التي تتحول فيها الرموز إلى أنظمة، والثقة إلى عمى، والسلطة إلى بنية تتجاوز منشأها وتفرض حضورها على من صنعها.

وتُعرف متّى بأعمالها التي تستلهم الذاكرة والهوية والتحولات الاجتماعية والسياسية، مستفيدة من خلفيتها في الهندسة المعمارية لبناء تكوينات دقيقة تستحضر الجسد والملابس والأشياء اليومية بوصفها حوامل للمعنى والسلطة.

«أكبر منا»: حتى 22 تموز (يوليو) - من الساعة 11:00 صباحاً حتى 7:00 مساءً - «Maya Art Space» (وسط بيروت). للاستعلام: 03/091280

على بالي

أسعد أبو خليل

في الأخبار، إنّ حكومة إسرائيل قرّرت أن تتجاهل قرار المحكمة العليا (والتي ملأ نتانياهو كراسيها، تماماً كما فعل ترامب في أميركا). والسلطة القضائيّة مفترض أن تكون الحامية الأخيرة والأعلى للديموقراطية في البلاد، هذا إذا لم يكن هناك تدخّلات حكوميّة في عملها، وإذا لم تكن (مثل ممثّلي الشعب) خاضعة للرأي العام. والمحكمة في أميركا تكتمل بالتعيين من الرئيس القائم، والولاية هي لمدى الحياة. ممثّلو الشعب (مجلس النواب) يستطيعون أن يتّهموا قاضياً في المحكمة بالإخلال بالقسم لكنّ مجلس الشيوخ وحده يستطيع أن يعزل القاضي. آخر اتهام لقاضٍ كانت في 1804، ضد ساموبل تيبِش، الذي بُرّئَ من قِبل مجلس الشيوخ في 1805. في إسرائيل، الرئيس يُعيِّن القضاة، لكن رئيس الحكومة يؤدّي دوراً أكبر بعد التغييرات التي وسّعت عضويّة «لجنة الاختيار القضائيّة». أنّ الحكومة تتجاهل قرارات أعلى محكمة في البلاد طبيعي في بلاد لم يكن فيها القانون عقبة أمام إرادة الحكومة. إنّ مشهد محاكمة نتانياهو لا يختلف عن مشاهد محاكمة رياض سلامة، حيث التدخّلات الخارجيّة تؤدّي دورها. الرئيس الأميركي يعطي رأيه في مسألة قضائيّة إسرائيليّة وليس هناك من اعتراض. إنّ احترام النظام القضائي والجسم القانوني في إسرائيل هو اختراع ليبرالي ورجعي عربي. زرعوا في عقولنا أنّ إسرائيل هي دولة القانون والمؤسّسات. في زمن بن غوريون، كانت همسات بن غوريون وتلعثماته خلال اجتماع مجلس الوزراء أعلى من القانون. والشعارات المؤسّسة لإسرائيل كانت كلاماً أجوف مثل كلام الدساتير العربيّة ووعودها. كيف يمكن استعمال كلمة مساواة (وهي أساسيّة في النظم الديموقراطيّة) عن إسرائيل؟ كيف تكون الدولة ديموقراطيّة من دون مساواة سياسيّة وتساوي في حماية القانون وتساوي في حريّة التعبير؟ هذه العناصر غير متوفّرة على مدى سنوات حياة الكيان العنصري الاحتلالي. هذا، ولا يزال عندك في لبنان (دائماً الصهيونية العربيّة أقوى في لبنان) مَن يقول: يجب أن نتمثّل بديموقراطية القانون في إسرائيل وحُكمه. هذه دولة يستطيع فيها نتانياهو أن يبقى متّهَما بالفساد من دون يوم في السجن وأن يغادر قاعة المحكمة متى يشاء.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com